المركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســـان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

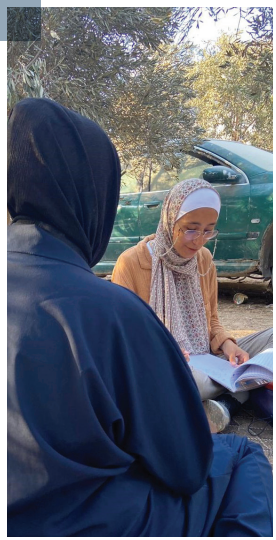

التقريـر الإداري
2023

المركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي:

مجمع الرؤيا – الطابق 12 شارع جمال عبد الناصر "الثلاثيني" مقابل جامعة الأزهر
وبجوار الهلال الأحمر - دكتور حيدر عبد الشافي – غزة – ص.ب 1328.
هاتف: 2824776 / 2825893 / 08 2823725 فاكس: 08 2835288

فرعنا في خانيونس:

شارع جمال عبد الناصر – عمارة البطة.

تليفاكس: 2061025 / 2061035 08

فرعنا في جباليا:

عمارة عز الدين، الشارع العام، مدخل معسكر جباليا الشمالي.

تليفاكس: 2456336 / 2456335 08

بريـد إلكتروني: pchr@pchrgaza.org

صفحة الموقع الإلكتروني: www.pchrgaza.org

1 حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

شكّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والتصعيد في السابع من أكتوبر 2023 مرحلة فاصلة في التاريخ الفلسطيني ونكبة جديدة للشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة، الذي يتعرض لحرب إبادة جماعية وتدمير ممنهج طال أغلب المباني السكنية والبنى التحتية في القطاع. ووفق آخر الإحصاءات المتوفرة عن العدوان المستمر على قطاع غزة فقد بلغ عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي (35456) قتيلاً، و(79476) جريحاً،[1] وآلاف المفقودين، و 1.9 مليون مشرد/مهجر، بالإضافة إلى دمار كبير في البنى التحتية والمنازل والمؤسسات، حيث يقدر حجم الدمار في المنازل بأكثر من 62%، وفي المشافي أكثر من 84%، وفي الأرض الزراعية أكثر من 60%، وبلغت في المنشآت الصناعية والتجارية أكثر من 80%.[2]

يشن جيش الاحتلال الإسرائيلي حرباً غير مسبوقة على قطاع غزة للشهر الثامن على التوالي من حيث عدد الضحايا وحجم الدمار، بشكل يكشف عن النية الواضحة في إبادة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وكان المدنيون والأعيان المدنية في بؤرة الاستهداف، حيث شرعت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي منذ بداية العدوان في تهجير المدنيين الفلسطينيين من مناطق سكناهم قسرياً، واستهدفتهم في منازلهم وأماكن نزوحهم أيضاً، وأخضعتهم لظروف لا إنسانية وقهرية تهدد حياتهم بالخطر الشديد في ظل حصار خانق وصل إلى حد التجويع وانعدام كل مقومات الحياة الآدمية. وقد برز خلال هذا العدوان أيضاً، استهداف المباني السكنية وتدميرها على رؤوس ساكنيها، ونسف مربعات سكنية كاملة، واستهداف المنشآت المدنية الحيوية اللازمة لحياة السكان مثل

1 وفق إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية (غزة) المعلنة حتى تاريخ 19 مايو 2024.

2 البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، "التقييم الأولي للأضرار في قطاع غزة: مذكرة ملخصة - مارس 2024"<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15- 0280012024/original/Gaza-Interim-Damage-Assessment-032924-Final.pdf>

(الإحصاءات المذكورة غير نهائية والنسب والأعداد تتزايد بشكل يومي).

المراكز الصحية والمشافي والدفاع المدني وقطع المياه والكهرباء والاتصالات منذ اليوم الأول للعدوان، وتدمير البنى التحتية مثل شبكات المياه والصرف الصحي. كما عمل جيش الاحتلال خلال عدوانه على تدمير أي فرص للحياة المستقبلية في قطاع غزة من خلال تدمير المدارس والجامعات والمصانع وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير الطرق والمشاريع والمحال التجارية والمخازن.

ويأتي هذا التطور الخطير في سياق طويل من معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والمستمر منذ أكثر من 75 عاماً، والذي يعتبر الاحتلال الأطول في التاريخ الحديث، حيث بدأ في العام 1948 بتهجير مئات الآلاف من السكان الفلسطينيين من إراضيهم تحت وطأة مجازر مروعة في القرى والمدن الفلسطينية. واستكمل الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على الأرض الفلسطينية بالكامل في العام 1967 في حرب مروعة جديدة سببت موجه تهجير أخرى للفلسطينيين خارج أرضهم. ومنذ أن بدأ الاحتلال الإسرائيلي، استمرت محاولات حكومات الاحتلال المختلفة في تهويد الأرض الفلسطينية وتغيير هويتها وديغرافيتها، من خلال التطهير العرقي وتفتيت وتقسيم الأرض وحصار قطاع غزة والحواجز العسكرية وسياسة التمييز العنصري وغيرها من الممارسات التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تصل إلى حد جريمة الابارتهيد وفق ما أكده خبراء ونشطاء دوليين في مجال حقوق الإنسان، ومنهم مقررين حقوق الإنسان الخاصين بالأرض الفلسطينية المحتلة التابعين للأمم المتحدة.

كانت الأوضاع كارثية في الأرض الفلسطينية المحتلة حتى قبل عدوان السابع من أكتوبر بسبب السياسات الإسرائيلية التعسفية والاعتداءات المستمرة على الأرض الفلسطينية. وقد شهد العام 2023 تصعيدا خطيراً بعد صعود اليمين المتطرف الإسرائيلي وتشكيله للحكومة الحالية التي يقودها مجموعة من أكثر السياسيين الإسرائيليين تطرفاً عبر التاريخ، بينهم عدد من المستوطنين. وقد عملت هذه الحكومة المتطرفة على تعزيز سياسة الفصل العنصري (الابارتهيد) في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في الضفة الغربية. وقد صعّد جيش الاحتلال من عملياته العسكرية في الضفة الغربية وحصاره على قطاع غزة منذ استلام هذه الحكومة، كما تسارع الاستيطان واستمرت سياسة هدم

منازل الفلسطينيين وتصاعدت هجمات المستوطنين المسلحين على الفلسطينيين في الضفة الغربية. وقد أدى تصعيد قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2023، في فترة ما قبل عدوان السابع من أكتوبر، إلى مقتل 234 مواطنًا، منهم 118 مدنياً، بينهم 47 طفلاً و6 نساء، وتوفي مواطنان في سجون الاحتلال، فيما أصيب 1280 مواطنًا، من بينهم 196 طفلاً و33 امرأة و20 صحفيًّا، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغ عدد الضحايا خلال الربع الأخير من العام، وفق ما وثقته وزارة الصحة الفلسطينية، 28822 شهيداً ومفقوداً، خلال 86 يوماً من العدوان، بينهم 9100 طفل، و(5000) امرأة، فيما بلغ عدد المصابين خلال تلك الفترة 56451 مصاباً، فيما بلغ عدد النازحين نحو 1.8 مليون نسمة. وفي المجمل قتل خلال العام 2023، 21500 فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع، من بينهم 513 فلسطيني قتلوا على مدار العام، بينهن (319) شخصاً بعد السابع من أكتوبر. فيما قتل العشرات في الضفة على امتداد العام، بينهم قتلى على أيدي مستوطنين. وفي قطاع غزة، قتل (30) فلسطينياً خلال شهر مايو الماضي، حيث شهد عدواناً استمر عدة أيام.

يستخدم جيش الاحتلال الإسرائيلي الاعتقال التعسفي والتعذيب ضد الفلسطينيين بشكل واسع النطاق ومنهجي، وخاصة في القطاع خلال العدوان، حيث تعرض آلاف الفلسطينيين للاعتقال والتعذيب، جلهم من المدنيين. وكان الكثير من هؤلاء المعتقلين مجرد عمال فلسطينيين تصادف وجودهم داخل إسرائيل للعمل وفق تصاريح صادرة عن سلطات الاحتلال. وقد وثق المركز عشرات حالات التعذيب الوحشية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، بعضها أدى إلى وفاة المعتقلين أو تسبب لهم في بتر أطراف أو عاهات مستديمة.

وقد انتهج جيش الاحتلال سياسة الإخفاء القسري للمعتقلين من قطاع غزة، حيث يحتجزهم الاحتلال في مراكز اعتقال لا تخضع لمصلحة السجون الإسرائيلية ولا تخضع لمتابعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويرفض الاحتلال منذ بدء العدوان الإفصاح عن عدد وأسماء من قام باعتقالهم في قطاع غزة، كما يرفض الاحتلال السماح لذوي المعتقلين أو محاميهم الاتصال مع أبنائهم المعتقلين

مـن قطـاع غـزة. وقـد حمّلـت مؤسسـات حقـوق الإنسـان في بيـان لهـا سـلطات الاحتـلال الإسرائيـلي المسؤولية الكاملة عـن سلامة المعتقلين في سجونها، وعـن حيـاة مئات المعتقلين الذيـن قـد يواجهـون المـوت في حـال اسـتمرار سياسـات التعذيـب، بمـا فيهـا الإهمـال الطبـي.

وطالبـت مؤسسـات حقـوق الإنسـان بإجـراء تحقيـق فـوري ومحايـد في ظـروف وفـاة جميـع المعتقلين في الآونـة الأخيـرة، لوجـود شـكوك أن غالبيتهـم قضـوا نتيجـة عمليـات تعذيـب وسـوء معاملـة وتصفيـات خـارج نطـاق القانـون.[3] ويخضـع المعتقلـون الفلسـطينيون مـن قطـاع غـزة لظـروف لاإنسـانية وحاطـة بالكرامـة ويمـارس ضدهـم التعذيـب بشـكل منهجـي، كمـا تعـرض الكثـير منهـم للاعتـداء والتحـرش الجنـسي بمـا فيهـا التفتيـش العـاري التعسـفي. كمـا وتدهـورت أوضـاع المعتقلـين الفلسـطينيين في السـجون الإسرائيليـة بشـكل كبـير منـذ بدايـة العـدوان الإسرائيـلي عـلى القطـاع، كجـزء مـن سياسـة الاحتـلال العقـاب الجماعـي ضـد الفلسـطينيين.

وخـلال العـام 2023، تصاعـدت حمـلات الاعتقـال التعسـفية عـلى أيـدي قـوات الاحتـلال الإسرائيـلي عـلى نحـو غـير مسـبوق. وبلـغ عـدد الفلسـطينيين الذيـن تم اعتقالهـم منـذ بدايـة العـام، وحـتى عـدوان السـابع مـن أكتوبـر، نحـو (11) ألـف فلسـطيني في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة، بينهـم (1085) طفـلاً، و(300) امـرأة. وبلـغ عـدد المعتقلين بعـد السـابع مـن أكتوبـر(5500) فلسـطيني بينهـم (335) طفـلاً، و(184) امـرأة. ولا يشـمـل هـذا الرقـم أعـداد الفلسـطينيين الذيـن تم اعتقالهـم مـن قطـاع غـزة، سـواء خـلال الحملـة البريـة، أو مـن العمـال الذيـن جـرى اعتقالهـم داخـل الخـط الأخـضر خـلال تواجدهـم للعمـل. ولم تفصـح سـلطات الاحتـلال عـن أعدادهـم أو مصيرهـم. وبلـغ عـدد الفلسـطينيين الذيـن صـدرت بحقهـم أوامـر اعتقـال إداري جديـد أو تجديـد للاعتقـال الإداري خـلال العـام (5500) معتقـل، بينهـم (2670) معتقـل خـلال الثلاثـة الأشـهر الأخـيرة مـن العـام، أي بعـد السـابع مـن أكتوبـر. وفي هـذا مـؤشر واضـح عـلى حجـم الاعتقـالات الـتي نفذتهـا تلـك القـوات بحـق الفلسـطينيين.

3 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بيانات صحفية، مع توالي الشهادات عن حالات تعذيب وإخفاء قسري لمئات المعتقلين
https://pchrgaza.org/ar/?p=22461

ويبلغ إجمالي عدد المعتقلين في سجون الاحتلال حتى نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023 (8800)، من بينهم أكثر من (80) أسيرة في سجن (الدامون) فقط فيما لم يتسن لنا التأكد من بقية النساء المعتقلات من غزة والمحتجزات في معسكرات أخرى، فيما لم تتوفر حصيلة دقيقة للأطفال في السجون، ويبلغ عدد الإداريين (3291)، ما يعني أن إجمالي عدد المعتقلين زاد بـ 3550 أسيرا عن عدد المعتقلين في السجون ما قبل السابع من تشرين الأول، كما أن عدد الإداريين زاد 1971 معتقلا. وخلال العام توفي (7) معتقلين فلسطينيين في سجون الاحتلال، بينهم (2) اثنان توفيا قبل أحداث السابع من أكتوبر، نتيجة الإهمال الطبي، أحدهما توفي نتيجة تدهور حالته الصحية بعد أجراء عملية قسطرة في القلب، والثاني نتيجة تركه يموت بعد إضرابه عن الطعام مدة 87 يوماً. كما توفي خمسة معتقلين، بينهم اثنان من قطاع غزة، جراء التعذيب بعد أحداث السابع من أكتوبر، والهجمة الشرسة التي تعرض لها آلاف المعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال. وجدير بالذكر أن الأرقام المذكورة لا تشمل المعتقلين في قطاع غزة منذ بداية العدوان الإسرائيلي والذين يخضع أغلبهم للاختفاء القسري ولا يعلم ذويهم أو محاميهم أي شيء عنهم.

وفي نفس السياق، صاعد الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوان السابع من أكتوبر من سياسة استهداف الصحفيين بهدف تغييب الحقيقة. وهي سياسة دأب الاحتلال الإسرائيلي على ممارساتها منذ عقود من خلال استهداف الصحفيين بالرصاص الحي والمطاطي والاعتقال التعسفي للصحفيين والتهديد وتقييد حقهم في حرية التنقل وغيرها من الممارسات التعسفية لتقويض عملهم، والتي طالما رصدها وحذر منها المركز في تقريره الدوري: **إخراس الصحافة**.

ويرى المركز أنه وخلال العدوان الحالي على قطاع غزة، اتبع الاحتلال الإسرائيلي سياسة ممنهجة لتغييب الصحافة في قطاع غزة، من خلال الاستهداف المباشر للصحفيين سواء أثناء تواجدهم في منازلهم أو أثناء ممارستهم لعملهم، حيث بلغ عدد الصحفيين الذين قتلوا بنيران الاحتلال حتى تاريخ إعداد هذا التقارير خلال عدوان السابع من أكتوبر (140) صحفياً، بالإضافة إلى عشرات الإصابات،

أغلبها خطيرة. الإشارة إلى أن الكثيرين منهم قتلوا أثناء قيامهم بالعمل. التوضيح أن هذه أعلى نسبة استهداف للصحفيين في العالم... كما دفع القصف العشوائي للمساكن والأعيان المدنية وعدم إعطاء أي اعتبار للشارة الصحفية أو تواجد المدنيين بصفة عامة عند القصف أغلب الصحفيين إلى مغادرة قطاع غزة، وخاصة الصحافة الدولية والإقليمية، بعد أن أيقنوا بأن حياتهم مهددة بسبب عدم إعطاء إسرائيل أي اعتبار لصفتهم كصحفيين. وقد أكد عدد من المقررين الخاصين في الأمم المتحدة الاستهداف المنهج للصحفيين في قطاع غزة بهدف تغييب الحقيقية حيث ورد في بيان صادر عنهم:

> تلقينا تقارير مثيرة للقلق مفادها أنه على الرغم من إمكانية التعرف على الصحفيين بوضوح وهم يرتدون السترات والخوذات التي تحمل علامة «الصحافة» أو وهم يتنقلون في مركبات صحفية تحمل علامات واضحة، إلا أنهم يتعرضون للهجوم، وهو ما يبدو أنه يشير إلى أن عمليات القتل والإصابة والاعتقال هي إستراتيجية متعمدة من قِبل القوات الإسرائيلية لعرقلة وسائل الإعلام وإسكات التقارير الناقدة.[4]

كما وأعرب الخبراء عن **"القلق البالغ إزاء رفض إسرائيل السماح لوسائل الإعلام من خارج غزة بالدخول وتقديم التقارير ما لم تكن برفقة القوات الإسرائيلية."**[5]

ومن جانب آخر، تصاعدت جرائم الاستيطان واعتداءات المستوطنين خلال العام 2023 في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة على نحو غير مسبوق، خاصة بعد السابع من أكتوبر. فمن ناحية،

4 أخبار الأمم المتحدة، خبراء أمميون مستقلون يدينون قتل وإسكات الصحفيين في غزة،
<1128162/02/https://news.un.org/ar/story/2024 >

5 أخبار الأمم المتحدة، خبراء أمميون مستقلون يدينون قتل وإسكات الصحفيين في غزة،
<1128162/02/https://news.un.org/ar/story/2024 >

ارتفعت وتيرة الاستيطان بشكل محموم، انعكاساً لمخطط الوزير اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريتس، (ليس فقط سموتريتش إنما الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل) مضاعفة الاستيطان في الأعوام القادمة. ومن ناحية أخرى، تصاعدت أعمال العنف والاعتداءات التي ينفذها المستوطنون بحق المدنيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بحماية من جنود الاحتلال. ومنذ نيل حكومة نتنياهو وائتلافه اليميني ثقة الكنيست في نهاية ديسمبر 2022، أي خلال عام واحد فقط من عمر حكومته تمت الموافقة على 13 ألف وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية، لاي ما يعادل ضعف الموافقات مقارنة بالأعوام السابقة. كان أبرزها مصادقة «المجلس الأعلى للتخطيط والبناء» التابع للإدارة المدنية للاحتلال خلال شهر مايو الماضي على بناء (5623) وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية. [6] ووفق المعطيات فإن توزيع البناء وفق المخطط الإسرائيلي تشير إلى 359 وحدة استيطانية في «إلكانا»، و (381) وحدة استيطانية في «ريفافا»، و(29) وحدة فسح بعات زئيف، و(42) في كرمئيل، و(7) في حرمش، إضافة إلى (4915) وحدة في مراحل متقدمة من مراحل التخطيط.[7]

وعلى صعيد حركة الأفراد، استمر الحصار الإسرائيلي الجائر على قطاع غزة للعام السابع عشر على التوالي، وتزامناً مع بدء العدوان الحربي على قطاع غزة، وبتاريخ 2023/10/07، أغلقت السلطات الإسرائيلية المحتلة معبر بيت حانون «ايرز» بشكل كلي، ومنعت مرور كافة الفئات المحدودة التي كانت تسمح بمرورها، ومن ضمن هؤلاء المئات من مرضى السرطان الذين يتلقون العلاج وفق مواعيد مجدولة (بروتوكول علاجي)، ويعتبر أي تأخير في الحصول على العلاج تهديداً خطيراً على حياتهم.

وفي سياق متصل، منذ بداية العدوان الحربي تم تحويل 4917 مريضاً وجريحاً للعلاج في الخارج عبر معبر رفح الحدودي، ويبلغ ذلك 50.4% من إجمالي عدد الطلبات المقدمة والتي تبلغ 9741 طلباً للعلاج[8]. وتزامن ذلك مع انهيار شبه كامل للمنظومة الطبية في قطاع غزة، فقد استهدفت قوات

6 https://alqudscenter.info/articles/%D8%AA%D982%%D8%B1%D98%A%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D98%A%D8%B7%D8%A7%D962023-86%

7 نفس المصدر.

8 وزارة الصحة - غزة، تقرير طوارئ القطاع الصحي لليوم 210 من العدوان، 3 مايو 2024.

الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانه على قطاع غزة المستشفيات والمراكز الصحية بشكل ممنهج. وبحسب تقرير لوزارة الصحة في غزة، خلال العدوان الحربي تم استهداف 155 منشأة طبية، وأدى ذلك إلى إخراج 32 مستشفى و53 مركز صحي عن الخدمة، كما تم تدمير 130 سيارة إسعاف. بلغ متوسط انشغال أسرة المبيت في العاملة أكثر من 244%، فيما بلغت نسبة إشغال أسرة العناية المكثفة 242%. ولا يستطيع 400 من مرضى الكلى الوصول إلى المستشفيات لإجراء غسيل الكلى. كما تم رصد وتسجيل 1360191 حالة معدية في مراكز الرعاية الأولية الحكومية ووكالة الغوث، منها 58884 حالة عدوى التهاب الكبد الوبائي من نوع A نتيجة الاكتظاظ الكبير في مراكز الإيواء وتدني مستويات النظافة في مراكز الإيواء. وقد قتل خلال العدوان 493 من العاملين في الطواقم الطبية، فيما اعتقل أكثر 310 آخرين.[9]

وعلى صعيد حركة السلع والبضائع، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عام 2023 فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها «مواد مزدوجة الاستخدام».[10] وتضع السلطات الإسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 61 صنفاً، غير أن هذه الأصناف تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية. وقد أدى الحصار الإسرائيلي إلى انتهاك حقوق السكان الاقتصادية، فقد ارتفع معدل البطالة إلى 46.6%، بواقع 253 ألف عامل عاطلين عن العمل[11]، بينما بلغت نسبة انتشار الفقر 53%، وذلك بحسب إحصائيات الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.[12] كما يُصنّف 62.2% من سكان القطاع غير آمنين غذائياً وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.[13]

9 نفس المرجع.

10 تدعي السلطات الإسرائيلية المحتلة أن هذه المواد رغم استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية.

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث دورة (تموز – أيلول، 2023).

12 أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/07/11. للمزيد أُنظر:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_92020--7-pop-ar.pdf

13 انعدام الأمن الغذائي، قلة من الفلسطينيين في غزة يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الغذائية، مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، الأمم المتحدة، 2020/2/12. للمزيد أُنظر:
https://www.ochaopt.org/ar/theme/food-security

وبالتزامن مع بدء العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة بتاريخ 2023/10/7، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق (معبر كرم أبو سالم) المعبر التجاري الرئيسي بشكل كامل، ومنعت تزويد السكان بالاحتياجات الأساسية والمؤن الغذائية والإمدادات الطبية. وقد أدى ذلك إلى نفاذ معظم السلع الغذائية الأساسية من الأسواق كاللحوم والدواجن والبيض والخضار بمختلف أنواعها والسكر وغاز الطهي والوقود، بينما ارتفعت أسعار السلع المتوفرة بكميات محدودة إلى ما يزيد عن 500% من سعرها الطبيعي. وجراء ذلك عانى معظم سكان قطاع غزة من الجوع وانعدام الامن الغذائي. وبحسب تقرير مشترك لمنظمتي الأغذية العالمية واليونيسف،[14] فإن سكان شمال القطاع في المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وهي المرحلة الأكثر سوءاً من الجوع، الأمر الذي يهدد آلاف الأطفال وكبار السن والمرضى من التعرض للموت جوعاً وعطشاً. كما ذكر التقرير أن نحو 95% من الأسر تحد من عدد وجباتها وحجمها، حيث تتناول 64% من الأسر وجبة واحدة فقط يومياً، ونحو 95% من الأسر قللت كمية الطعام التي يتلقاها البالغون لضمان حصول الأطفال على الطعام. وفي أواخر أكتوبر بدأت قوات الاحتلال بالسماح بتوريد كميات محدودة من المساعدات الإنسانية، حيث بلغ عدد الشاحنات التي دخلت القطاع منذ بدء العدوان الإسرائيلي 19354 شاحنة، حملت 19952 طناً من المواد الطبية، و 10435 طناً من الوقود، و 123453 طناً من المواد الغذائية، و 26692 طناً من المياه، و 44103 مواد إغاثية أخرى، و 2023 طناً من الخيام والمشمعات، و 123 سيارة إسعاف مجهزة. وقد توفي نتيجة سوء التغذية والجفاف في قطاع غزة 28 مواطناً.[15]

ووفق بيانات بلدية غزة فقد قطعت قوات الاحتلال الإسرائيلية مصادر المياه عن قطاع غزة، ومنعت إدخال الوقود اللازم لتشغيل الآبار، وعمدت عبر آلتها الحربية إلى تدمير نحو 40 بئراً للمياه، و 9 خزانات من مختلفة الأحجام، ونحو 42 ألف متر طولي من شبكات المياه بأقطار مختلفة. كذلك دمر الاحتلال آبار محلية ومركزية أبرزها بئر الصفا في شمال شرق المدينة والذي يغذي 20% من اجتياحات المدينة من

14 تقرير مشترك بعنوان (الضعف وتحليل الوضع في قطاع غزة)، برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف. رابط إلكتروني:
https://www.unicef.nl/files/GAZA%20Nutrition%20Vulnerability%20and%20Situation%20Analysis.pdf

15 وزارة الصحة - غزة، تقرير طوارئ القطاع الصحي لليوم 190 من العدوان، 13 أبريل 2024.

المياه، فيما يتم حجب المياه المشتراة من شركة ماكروت الإسرائيلية التي تغطي 25% من حاجة المدينة، وخلال شهر أبريل الجاري أعادت قوات الاحتلال ضخ المياه من شركة ماكروت. بهذا يكون الاحتلال قد دمر نحو 60 بئراً من أصل 80 بئراً كانت تعمل قبل العدوان الحربي على قطاع غزة، بالإضافة إلى تدمير وتضرر محطة التحلية والتي تغذي المدينة بنحو 10% من احتياجاتها اليومية.[16]

وخلال العدوان الحربي على قطاع غزة كان قطاع التعليم العام عرضة للاستهداف المباشر وغير المباشر على مدار 6 شهور، فقد تسبب العدوان الحربي الإسرائيلي في حرمان أكثر من 620 ألف طالب/ة من استكمال تعليمهم، حيث انقطع الطلبة عن دراستهم بعد نحو شهر واحد من بداية العام الدراسي 2024/2023. وكان هؤلاء الطلاب ملتحقين في 796 مَدرسة بقطاع غزة، منها 442 مدرسة حكومية و284 مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، و 70 مدرسة خاصة.[17] وقد تعرضت 351 مدرسة لأضرار مختلفة تراوحت بين التدمير الكلي والتعرض لأضرار جزئية بالغة، منها 286 مدرسة حكومية، و65 مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا»[18]. وقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدداً من المدارس كثكنات عسكرية ومراكز للاحتجاز، ومعسكرات للتحقيق، وقد قام جنود الاحتلال بكتابة عبارات عنصرية داخل هذه المدارس. وتم تحويل 133 مدرسة إلى مراكز إيواء للنازحين.[19] ولم يحرم العدوان الحربي الطلاب/ات من حقهم في التعليم فقط، بل حرمهم أيضاً من كل حقوقهم التي يكفلها لهم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي مقدمة هذه الحقوق الحق في الحياة، حيث قتل خلال العدوان 5994 طالب/ة، وأصيب نحو 9890 طالب/ة، فيما قُتل أكثر من 266 من الكادر التعليمي والإداري، وأصيب 973 آخرين.[20]

16 بيان صادر عن بلدية غزة عبر حسابها المعتمد على منصة فيس، رابط إلكتروني:
https://www.facebook.com/munigaza/posts/pfbid02Rs6tdSX2X7r4MAbThYhxFKfBxFo5kkqnMsjmFZzuWuw3JrA9KihVbc9eN3wAWDm2l

17 مقابلة أجراها باحث المركز مع د. محمود مطر، وكيل وزارة التربية والتعليم، بتاريخ 2024/4/7.

18 وزارة التربية والتعليم، انتهاكات الاحتلال بحق التعليم 2023/10/7-2024/4/2، للمزيد أنظر:
https://www.facebook.com/photo/?fbid=714428975233528set=pb.100068849455215.-2207520000

19 نفس المصدر.

20 نفس المصدر.

وطالما حذر المركز من أن الاحتلال الإسرائيلي يدفع باتجاه تفجير الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال سياساته العنصرية واضطهاد الفلسطينيين. ويعتبر المركز أن أحداث يوم السابع من أكتوبر 2023 [21] كانت الحصاد لسياسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية واضطهاد للفلسطينيين منذ عقود. ويرى المركز أن صمت المجتمع الدولي تجاه كل ذلك ودعمه الأعمى واللامشروط لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وتنكر العدالة الدولية للفلسطينيين وخاصة المحكمة الجنائية الدولية والتي على ما يبدوا انصاعت للضغط والتهديد الأمريكي والإسرائيلي، كله ساهم في الوصول إلى نقطة الانفجار، وفي السماح لدولة الاحتلال في استغلالها لتعزيز سياساتها العنصرية والدموية تجاه الفلسطينيين.

طغى العدوان وحرب الإبادة الجماعية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيل في قطاع غزة على المشهد الفلسطيني وحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على مدار العام استمرار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2023 في انتهاكات حقوق الإنسان وتقييد الحريات في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني والذي القى بظلاله على كافة نواحي الحياة. فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الحياة، رصد المركز خلال هذا العام مقتل (70) مدنياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينهم (15) طفلاً، و(8) نساء، في حوادث داخلية لها علاقة بسوء استخدام السلاح، والاعتداء على سيادة القانون، وتنفيذ مهام أمنية من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، ومظاهر عنف مجتمعي. بين إجمالي القتلى (39) مواطناً في قطاع غزة، منهم (6) نساء، و(13) طفلاً. وقتل في الضفة الغربية (31) مواطناً، بينهم (2) طفلان، و(2) امرأتان. كما أصيب خلال العام أيضاً (316) شخصاً، في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة، جميعهم مدنيون، بينهم (118) طفلاً،

21 في يوم السابع من أكتوبر قام مئات من العناصر المسلحة الفلسطينية بالدخول إلى مستوطنات غلاف قطاع غزة والسيطرة عليها لساعات بعد اشتباكات عنيفة مع القوات الإسرائيلية، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى في الجانبين، وقامت المسلحين باحتجاز عدد من الجنود والمستوطنين الإسرائيليين ونقلهم إلى قطاع غزة في عملية كبيرة وغير مسبوقة. وقد تبع ذلك هجوم إسرائيلي واسع على قطاع غزة واجتياح بري لأغب مناطق قطاع غزة في حرب شرسة تخليها العديد من جرائم الحرب والتي قد ترتقي في مجموعها وطبيعتها إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم أبادة جماعية.

و(30) امرأة. كان من بين الجرحى، (272) مواطناً في قطاع غزة، منهم (114) طفلاً، و(30) امرأة، و(44) مواطناً في الضفة الغربية، بينهم (4) أطفال.

كما واصلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اعتقال واستدعاء واحتجاز مواطنين بشكل تعسفي، دون اتباع الإجراءات القانونية، في مخالفة لأحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، وكذلك التزامات فلسطين التعاقدية، بما فيها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب. الكثير من تلك الاستدعاءات والاعتقالات تمت على خلفيات سياسية، أو على خلفية التعبير عن الرأي، بما في ذلك الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي، أو عبر التجمعات والاحتجاجات السلمية. ورافق تلك الاعتقالات والاستدعاءات في كثير من الأحيان معاملة حاطة بالكرامة الإنسانية من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، تشمل ممارسة التعذيب الجسدي والمعنوي، سواء خلال عمليات الاعتقال، أو خلال فترة الحجز والاعتقال، بما في ذلك تعرضهم للتعذيب خلال فترات التحقيق. وما يفاقم من أوضاعهم المأساوية في تلك السجون ومراكز التوقيف، افتقارها للمعايير الدنيا المتعلقة بمعاملة السجناء والأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك، الرعاية الصحية اللازمة، وظروف الاحتجاز في غرف وزنازين مكتظة. وخلال العام 2023، توفي (7) موقوفين داخل مراكز التوقيف والسجون التابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية، بينهم (4) كانوا موقوفين على خلفية جنائية، و(3) آخرين على خلفية قضايا مالية. من بين الضحايا (4) في قطاع غزة، (3) منهم في مراكز التوقيف التابعة للشرطة، و(1) كان في سجن عسكري، توفي اثنان منهما نتيجة الانتحار، واثنان آخران نتيجة تدهور حالتهما الصحية. وتوفي (3) موقوفين في الضفة الغربية، بينهم (2) في مراكز تأهيل تابعة للشرطة، والثالث في مقر الاستخبارات العسكرية. وفي نفس السياق، واصلت السلطتان المتنفذتان في الضفة الغربية وقطاع غزة حرمان المواطنين من حقهم في التجمع السلمي، الذي يكفله القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الاجتماعات العامة والقوانين الدولية ذات العلاقة. كما فرضت السلطتان، كل في مناطق نفوذه، مزيداً من الإجراءات والقرارات لتقييد الحق في التجمع السلمي، ومنع إقامة أية تجمعات على غير رغبة السلطة الحاكمة.

وبخلاف القرارات والإجراءات الاحترازية، منعت السلطتان بالقوة إقامة التجمعات السلمية، سواء قبل إقامتها، أو تفريقها بعد عقدها باستخدام القوة، بما في ذلك الاعتقال والضرب وإطلاق النار والقنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية، في أكثر من مناسبة. كما استمرت السلطتان في استخدام معايير مزدوجة تجاه حق المواطنين في التجمع السلمي، حيث سمحت، كل في منطقة نفوذه، لتجمعات سلمية غير مناهضة لسياساتها بالانعقاد بشكل سلس، ووفرت لها سبل الدعم والحماية، بينما منعت إقامة تجمعات سلمية مناهضة لسياساتهما، في كثير من الأحيان، ووضعتا القيود على إقامة مثل هذه التجمعات. وفي كثير من الأحيان فرقت هذه التجمعات بالقوة، بما في ذلك الاعتقالات، وإطلاق النار، والضرب، وغيرها. كما وثق المركز منع عقد تجمعات وورشات عمل وندوات في الأماكن المغلقة كالقاعات والصالات وغيرها، علماً بأنها تعتبر تجمعات خاصة لا تندرج ضمن نطاق قانون الاجتماعات العامة رقم 12 لعام 1998، وبالتالي لا تتطلب في الأصل ترخيصاً ولا حتى إشعاراً للجهات المختصة بإقامتها. ولذا، فإن منع إقامتها هو شكل من أشكال التعسف من قبل السلطات.

وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، استمرت السلطات في الضفة الغربية الامتناع عن تنفيذ أحكام إعدام منذ العام 2005، كما امتنعت المحاكم هناك عن إصدار أحكام الإعدام منذ العام 2015. وبالمقابل استمر إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها في قطاع غزة، واستمر إصدار أحكام الإعدام في قطاع غزة رغم المطالبات الحقوقية بالامتناع عن استخدامها، احتراماً للالتزام الدولي وللمعايير الإنسانية. وقد تميز هذا العام بانخفاض نسبي في عدد أحكام الإعدام، وعدم تنفيذ أي حكم بالإعدام. واستمرت محاكم الاستئناف، وخاصة العسكرية، في تشديد الأحكام من المؤبد إلى الإعدام، وهي ظاهرة بدأت بكثافة منذ العام 2022، بمبررات الحفاظ على الردع العام. وقد استمر المركز في رصد عدة حالات صدرت فيها أحكام الإعدام بشكل سريع، حيث كان الفارق بين ارتكاب الجريمة وصدور الحكم أسابيع قليلة لا تكفي لإثبات جريمة خطيرة كتلك التي مقرر لها عقوبة الإعدام. وصدر أخر مثل تلك الأحكام السريعة ضد المواطن (ع. ن) بتاريخ 25 يونيو 2023، بعد إدانته بقتل المواطن (خ. م)، أثناء قيامه بهمة إنقاذ للقانون بتاريخ 10 يونيو 2023. وقد بلغ عدد الأشخاص الصادر بحقهم

أحكام الإعدام خلال العام 2023 في قطاع غزة إلى (12) شخصاً، (9) منهم صدرت ضدهم أحكاماً عن محاكم عسكرية. وبذلك أصبح عدد من صدرت ضدهم أحكام بالإعدام في مناطق السلطة الفلسطينية منذ العام 1994 إلى (292) شخصاً، منهم (262) شخصاً في قطاع غزة، و(30) شخصاً في الضفة الغربية. ومن بين المحكومين السابقين، (203) أشخاص صدرت ضدهم أحكاماً بالإعدام منذ الانقسام الفلسطيني في العام 2007.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فقد أسدل الستار على العام 2023 دون أن يتمكن الفلسطينيون من إجراء الانتخابات العامة (تشريعية ورئاسية)، منذ آخر انتخابات تشريعية جرت في العام 2006. وبات من الملح، أكثر من أي وقت مضي، ضرورة إجراء انتخابات عامة لانتخاب رئيس ومجلس تشريعي، خاصة في ضوء قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي في العام 2018، علمًا أن المجلس معطل منذ 15 عاماً ولا يمارس دوره الرقابي والمحاسبي منذ ذلك الحين. ويمارس طرفا الانقسام، منذ ذلك الوقت صلاحيات التشريع كلا في منطقة نفوذه، حيث يصدر الرئيس قرارات بقانون في الضفة الغربية، فيما تمارس كتلة التغيير والإصلاح صلاحية التشريع في قطاع غزة باسم المجلس التشريعي. وعلى مستوى الانتخابات المحلية، لم تجر انتخابات توافقية لمجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 2005 أيضاً. وأجريت هذا العام المرحلة الثانية من انتخابات مجالس الهيئات المحلية في الضفة الغربية بتاريخ 26 مارس، والتي تضمنت الهيئات المحلية المصنفة (أ،ب)، والمجلس التي لم تجر فيها الانتخابات في المرحلة الأولى. وجرت المرحلة الأولى بتاريخ 11 ديسمبر، لـ (154) هيئة محلية مصنفة (ج) في الضفة الغربية.

2
عمل ونشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2023

تحديات عمل المركز في ظل العدوان

قَوّض العدوان الإسرائيلي كل أوجه الحياة في قطاع غزة، وألقى بظلاله الثقيلة على عمل مؤسسات المجتمع المدني ككل، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. وقد فجع بفقدان أثنين من موظفيه أثر استهداف مباشر لمنازل عائلاتهم من قبل طائرات الاحتلال الإسرائيلية، وهما الزميلة (نور أبو النور)، والزميلة (دانا ياغي)، العاملتان في وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فيما فجع بمقتل الطفل مازن خطاب مع عائلته في قصف مماثل أيضاً، وهو عضو في مجلس أطفال فلسطين-قطاع غزة الذي أسسه المركز ويشرف عليه. يضاف إلى ذلك ما تعرض له موظفو المركز من تشرد وتدمير لمنازلهم وقتل وإصابة أحبائهم، في مأساة حقيقية وغير مسبوقة بات يتشاركها كافة السكان في قطاع غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي.

عايش المركز منذ نشأته الكثير من الظروف الاستثنائية الصعبة والخطيرة، ولكنه استطاع دائماً العمل من أجل تحقيق أهدافه حتى في أحلك الظروف التي مرّ فيها الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة بأكثر من عدوان إسرائيلي مدمر. وكان عدوان السابع من أكتوبر غير مسبوق بكل المقاييس بالنظر لعدد الضحايا وحجم الدمار في المنشآت المدنية والبنى التحتية، واستخدام الاحتلال الإسرائيلي للتجويع والتهجير وقطع الاتصالات والكهرباء والماء كأسلحة إضافية للترسانة العسكرية الضخمة التي يستخدمها في القطاع. وقد تأثر طاقم المركز بشكل مباشر بالعدوان، فبالإضافة إلى استشهاد أثنين من موظفي المركز وفقدان عدد منهم لأحبائهم، تعرض كافة الموظفين للتهجير وهدمت بيوت

أغلبهم. وبات موظفو المركز مثلهم مثل باقي السكان في قطاع غزة يعانون من التشرد وغياب المأوى وصعوبات العيش في ظل حرب التجويع والإبادة التي تقودها دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. ويضاف إلى ذلك، أن طاقم المركز أصبح غير قادر على الوصول لمقرات المركز أو استقبال الشكاوى، حيث دأب على الاستمرار في العمل خلال العمليات العدوانية السابقة على القطاع من خلال طاقم الطوارئ. ويرجع ذلك إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بمقرات المركز الثلاث في قطاع غزة، بالإضافة إلي أن التنقل بين مدن قطاع غزة شبه مستحيل وبالغ الخطورة في نفس الوقت. وكل ما سبق جعل من هذا العدوان تحدي استثنائي وضخم لقدرة المركز على الاستمرار في عمله.

وبالرغم من هذه الأوضاع الكارثية وما يكابده موظفوه من أوضاع معيشية لاإنسانية ومعقدة، إلا أن المركز استطاع، وفي وقت قياسي، استعادة نشاطه بشكل شبه كامل، في ظروف الدمار غير المسبوق الذي لحق بمقراته، وبالرغم من تقطيع أوصال قطاع غزة وقطع الاتصالات وصعوبة المواصلات بشكل بات معه التحرك الميداني أمراً بالغ الخطورة والصعوبة. ومع بدء العدوان، بدأ المركز تطبيق خطة الطوارئ الخاصة به، وبرغم صعوبة الأوضاع وكثافة القصف التي طالت كل الأماكن في قطاع غزة والتهجير المنهج للسكان وعدم وجود أي مكان آمن في قطاع غزة، حيث استطاع المركز تجميع طاقمه والاستمرار في العمل. وقد عمل المركز على استئجار مقر مؤقت له في مدينة رفح يتوافر فيه خط أنترنت وخلايا شمسية لتوليد الكهرباء، لكي يتمكن طاقمه من ممارسة العمل في ظل انعدام التيار الكهربائي وصعوبة الاتصالات.

وبالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين، تمكن المركز إعادة صياغة تدخلاته المتعددة استجابة للظروف التي فرضها العدوان، وتحديد أولويات عملياتية للعمل في الظروف الراهنة، بما ينسجم أيضاً مع الأولويات الاستراتيجية التي يعمل عليها المركز.

كانت الأولوية الرئيسة للمركز منذ اليوم الأول للعدوان هي القيام بالرقابة وتوثيق الانتهاكات

واسعة النطاق ضد المدنيين والمنشآت المدنية واستخدام ذلك في تقديم رواية من منظار حقوق الإنسان، تعكس الواقع من ناحية وتدحض الرواية التي روجتها دولة الاحتلال وأذرعها في الاعلام الدولي، من ناحية أخرى. كان التحدي الأبرز التوضيح للعالم، ومن خلال الحقائق التي نوثقها، أن الحرب على غزة لم تكن سوى حرباً على المدنيين.

يشكل الرصد والتوثيق في ظل هذا العدوان تحديات خاصة وكبيرة بسبب العدد الضخم من الضحايا والدمار شبه الشامل لقطاع غزة، حيث يمكن القول إن كل سكان قطاع غزة تعرضوا لنوع واحد من الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة على الأقل. وبالتالي فإن عملية الرصد والتوثيق لكل هذه الانتهاكات ستكون عملية ضخمة وصعبة تتطلب موارد كبيرة، وتحتاج إلى خطة محكمة وطويلة الأمد. وقد بدأ المركز فعلاً في وضع إطار عام لخطة رصد وتوثيق مع الشركاء لضمان إنجاز المهمة بشكل كامل وتوزيع العمل بشكل منسق. كما عمل المركز على توسيع طاقمه من خلال تجنيد متطوعين من نادي أصدقاء المركز، من المتواجدين في محافظات قطاع غزة المختلفة وخاصة في محافظتي غزة والشمال، للتغلب على معضلة صعوبة/استحالة التنقل في ظل العدوان، وأيضاً للتعامل قدر الإمكان مع العدد الضخم والمتزايد من الانتهاكات والحالات. ويركز المركز وشركاؤه حالياً على رصد وتوثيق قضايا مختارة لخدمة ملفات معينة حددها المركز وشركاؤه كأولويات عمل على المستوى الدولي أمام المحاكم الدولية أو ضمن مجهود المناصرة الدولية لفضح حقيقة الإبادة الجماعية وحرب التهجير التي تمارسها دولة الاحتلال في قطاع غزة.

ويشكل العمل القانوني الدولي رافعة أساسية للمركز، خاصة أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. ويقود هذا العمل مدير المركز المحامي راجي الصوراني، وهو محامٍ ويمثل الضحايا أمام المحكمة الجنائية، وعضو في الفريق القانوني في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل. وشرع المركز في بناء ملفات قانونية، وهي عملية مستمرة منذ بدء العدوان، بهدف الاستخدام في العمل مع آليات الحماية القانونية الدولية، بما في ذلك العمل مع المحكمة

الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وكذلك لجان التحقيق الدولية. وأخذاً في الاعتبار المستوى غير المسبوق من جرائم الحرب التي تقترفها قوات الاحتلال خلال العدوان، وأن تلك الجرائم تفوق في حجمها ونطاقها قدرة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مجتمعة، تعمل طواقمنا على بناء ملفات قانونية نوعية لتوثيق جريمة الإبادة الجماعية وكافة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وخصص المركز جزءاً مهماً من موارده للعمل مع النساء النازحات في مراكز الإيواء، إذ تتعرض النساء لانتهاكات مضاعفة جراء العدوان. وفي سبيل ذلك، عزز المركز من رصد البعد الجندري للانتهاكات الإسرائيلية وخاصة الظروف الناتجة العدوان والحصار وقطع كل مقومات الحياة الأساسية عن القطاع، بما فيها الاحتياجات النسائية.

واستحوذ العمل على ملف المعتقلين حيزاً هاماً في عمل المركز، منذ اليوم الأول للعدوان، وخصوصاً بعد بدء العملية البرية حيث تم اعتقال آلاف الفلسطينيين من قطاع غزة، علاوة على اعتقال آلاف آخرين ممن تواجدوا داخل إسرائيل يوم السابع من أكتوبر، وغالبيتهم من العمال الغزيين الذين يحملون تصاريح خاصة بذلك. ويتم احتجاز هؤلاء الفلسطينيين في مراكز اعتقال خاصة تابعة لجيش الاحتلال وجهاز الأمن العام (الشاباك) ويحرمون من حقوقهم القانونية، ولا تسمح قوات الاحتلال بوصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أو الإسرائيلية لتلك المراكز. ويتعرض هؤلاء المعتقلون، وبينهم أطفال ونساء، لجرائم تعذيب ومعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية على نحو غير مسبوق. ويعمل المركز على رصد وتوثيق ظروف احتجاز المعتقلين الفلسطينيين في هذه المعتقلات من خلال الوصول إلى عشرات المتعلقين المفرج عنهم لأخذ إفادتهم. وقد كشف المركز من خلال هذه الإفادات عن حجم المعاناة التي يتعرض لها المعتقلون في ظل ظروف احتجاز لاإنسانية وإخضاعهم للتعذيب بشكل وحشي ومنهجي. كما رصد المركز البعد الجندري للانتهاكات المتعلقة بالاعتقال التعسفي للفلسطينيين حيث استخدم الاحتلال التحرش الجنسي والتفتيش العاري ضد المعتقلات الفلسطينيات من قطاع غزة ولم يعط أي اعتبار لخصوصية النساء، في تحد صارخ لكل الأعراف والمواثيق الدولية.

تشكل المناصرة الدولية أحد أهم الأوليات للمركز، وقد تكثفت بصورة لافتة خلال العدوان، بهدف العمل على وقف الإبادة الجماعية والتهجير ووقف العدوان على قطاع غزة. وعمل المركز على توظيف كافة المعلومات التي يحصل عليها من الميدان في المناصرة الدولية من خلال طاقم المركز المتخصص في المناصرة الدولية. وقد قام الطاقم برئاسة مدير المركز بجولات على المستوى الدولي خلال العدوان على قطاع غزة، عقد خلالها الكثير من الاجتماعات مع مسؤولين وصناع قرار دوليين للمساهمة في الضغط لكبح العدوان الإسرائيلي على القطاع. وقد أطلق المركز العديد من بعثات المناصرة الدولية لتوضيح حقيقة ما يجري في قطاع غزة من حرب إبادة في قطاع غزة. وقد شملت البعثات العديد من الدول والعواصم منها مصر وإسبانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا ولاهاي وبروكسل. وتركزت جهود المناصرة الدولية مع مفوضية الاتحاد الأوروبي والمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية بهدف الدفع باتجاه وقف العدوان الإسرائيلي ومحاكمة جيش الاحتلال وقادته.

وقد انخرط المركز بشكل كامل في القضية المرفوعة أمام المحكمة العدل الدولية لمساءلة إسرائيل حول الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وكذلك في حث المحكمة الجنائية الدولية على المضي قدماً في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والذين باتوا مسؤولين عن جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية في قطاع غزة. وقد كان للمركز وشركاؤه دور كبير في التحريك باتجاه رفع دعوى الإبادة أمام المحكمة، من خلال التعاون الكامل والشفاف مع صناع القرار وشركاؤنا في دولة جنوب أفريقيا. وعمل المركز على مضاعفة جهوده أمام المحكمة الجنائية الدولية لدفعها باتجاه استكمال التحقيقيات بشأن الجرائم الإسرائيلية وإصدار مذكرات استدعاء للمتهمين من القادة الإسرائيليين. كما استمر المركز في العمل مع الآليات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان ولجان معاهدات حقوق الإنسان والمقررين الخاصين، سيما لإبراز حقيقة الانتهاكات الإسرائيلية وخاصة بعد العدوان الإسرائيلي على القطاع.

وتعتبر المناصرة على المستوى الدولي أحد أبرز النشاطات التي يقوم بها المركز الفلسطيني لحقوق

الإنسان، حتى قبل العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وخلال العام 2023 أطلق المركز أكثر من بعثة مناصرة دولية لفضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وحث المجتمع الدولي على الدفع باتجاه ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وكان من أبرزها، البعثة التي أطلقها المركز للأرجنتين والتي جاءت على هامش مشاركة المركز في المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان في بوينس آيرس. كما اعطى المركز جزء كبير من جهوده في المناصرة الدولية لعمل المحكمة الجنائية الدولية من خلال العديد من الزيارات والاجتماعات لدفع المحكمة الجنائية الدولية باتجاه استكمال التحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

واستمر المركز بتخصيص جزء مهم من عمله خلال العام 2023 للأطفال، وخاصة مع مجلس أطفال فلسطين، والذين فجع المركز بفقدان أحد أعضائه وهو الطفل مازن خطاب، 16 عاماً، والذي قضى مع عائلته جراء قصف منزلهم بشكل مباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وقد واجه المركز صعوبات بالغة في التواصل مع كافة أعضاء المجلس بسبب انقطاع الاتصالات عن مناطق واسعة من قطاع غزة. وبالرغم من ذلك نجح المركز في عقد اجتماع بين ممثلين عن المجلس والمقررة الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بتاريخ 4 مارس 2024. وكان المركز قد أطلق برنامجاً منذ بداية العام 2021، للدفاع عن حقوق الأطفال ولتمكينهم من حقهم في المشاركة السياسية من خلال مساعدتهم في تشكيل مجلس أطفال فلسطين، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة المجلس. ويعتبر المركز أن تشكيل هذا المجلس هو خطوة مهمة واستراتيجية على صعيد عمل المركز مع الأطفال خلال السنوات القادمة، لتطوير خبراتهم ومهارتهم ومعارفهم في مجال حقوق الإنسان. ونجح المركز في تمكين الأطفال من المشاركة السياسية خلال هذا العام من خلال عدة نشاطات وفعاليات مهمة جمعتهم بمسؤولين وصناع قرار.

كما عمل المركز على تعزيز شراكاته على المستوى الدولي والمحلي، من خلال اعتماد العمل الموحد مع مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة للخروج بمواقف مشتركة من

العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والضفة الغربية. كما عمل المركز على تعزيز شراكات جديدة مع داعمين على المستوى الدولي للحصول على التمويل اللازم لمباشرة وتوسيع عمله ومواجهة التحديات التي يفرضها استمرار العدوان الإسرائيلي على هذا العمل.

ورغم الظروف الصعبة واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في هجمته الشرسة على المجتمع المدني الفلسطيني، استطاع المركز توفير مصادر جديدة للتمويل لتأمين استمرار عمله، وسد الفجوة التي أختلقها بعض الممولين الذي انصاعوا للأسف للضغوط الإسرائيلية وأوقفوا التمويل عن مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة مثل وكالة التنمية السويسرية والتي كانت تساهم بحوالي 20% من ميزانية المركز، والحكومة السويدية والتي أوقفت الدعم المقدم لمؤسسة إنقاذ الطفل الدولية الشريكة لنا في تنفيذ المشاريع الخاصة بتمكين الأطفال وخاصة مشروع مجلس أطفال فلسطين. واستطاع المركز خلال العام 2023 تأمين التمويل اللازم لعمله رغم الصعوبات التي تواجه التمويل العالمي والعدوان على قطاع غزة. وجند المركز لذلك كل طاقاته لتوفير المال اللازم لعمله المنصب على تعزيز حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا، واستثمر في ذلك سمعته ومصداقيته العالية وشفافيته التي عرف بها في أوساط مجتمع المانحين. واستطاع المركز من خلال خبرته الطويلة في التعامل مع الأزمات، اجتياز هذا العام مالياً، بعد أن وضع خطة محكمة لترشيد النفقات وزيادة فاعلية المال المتوفر.

ومن جانب آخر، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وخاصة المؤسسات الحقوقية. واستمرت حملات التحريض التي تقودها وزارة الشؤون الاستراتيجية في دولة الاحتلال مدعومة بمؤسسات تحريضية تعمل تحت غطاء مؤسسات غير حكومية بهدف ضرب مصداقية المؤسسات الحقوقية الفلسطينية وتجفيف مصادر دعمها. ومن أبرز هذه المؤسسات المحرضة، منظمة مراقبة المؤسسات غير الحكومية (**NGOs Monitor**)، والمختصة بالتحريض ونشر الأكاذيب ضد كل المؤسسات الوطنية والدولية التي تكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

فيما يلي، يعرض التقرير السنوي للمركز النشاطات التي نفذها خلال العام 2023، وفق خطته الاستراتيجية الخمسية. ويقدم التقرير وصفاً للنشاطات التي قام بها المركز وموقعها من الخطة العامة، والمؤشرات المباشرة على تحقيق هذه النشاطات. كما يعكس التقرير بعض قصص النجاح التي حققها المركز خلال عمله، وخاصة في مجال تقديم خدمة العون القانوني. ويعتبر المركز هذا التقرير جزءاً من استراتيجيته التي بدأها منذ نشأته في العام 1995، المتعلقة بتعزيز الشفافية والمحاسبة المجتمعية للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

الأولوية الاستراتيجية 1

العمل من أجل مساءلة مرتكبي أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين

الهدف 1.1

بحلول العام 2024، عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مع الهيئات والآليات الدولية لدعم التحقيقات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وقد سعى لمحاسبة الجناة من خلال سبل الإنصاف القانونية الدولية.

النتيجة 1.1.1

التحقيقات الدولية ضد مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، في كل من المحكمة الجنائية الدولية وتحت مبدأ الولاية القضائية، مدعومة من قبل المركز.

عمل المركز على الدفع باتجاه العمل أمام محكمة العدل الدولية لإثبات ارتكاب إسرائيل لجرائم إبادة جماعية في قطاع غزة، كأحد وسائل الضغط لوقف العدوان الإسرائيلي المستمر ولملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. ومن جهة أخرى استمر عمل المركز أمام المحكمة الجنائية الدولية، لدفعها لمباشرة التحقيق من جهة، وتحضير الملفات القانونية استعداداً لتمثيل الضحايا من جهة أخرى.

المؤشرات

- قيام دولة جنوب أفريقيا برفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية للنظر في انتهاك دولة الاحتلال الإسرائيلي لاتفاقية منع الإبادة الجماعية في حربها على قطاع غزة.
- محكمة العدل الدولية تعقد أول جلساتها للنظر في شرعية الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية.

المخرج 1.1.1.1

تم عمل مسودة للمذكرات القانونية ورفع قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية والولاية القضائية الدولية بناءً على الأدلة التي جمعها طاقم المركز.

منذ بدأ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر، سخر المركز كل جهوده من اجل رصد وتوثيق جرائم الاحتلال والعمل مع المؤسسات والأجسام الدولية المختلفة للاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وعملت الوحدة القانونية على بناء الملفات القانونية للضحايا. وخلال العام 2023، وحتى قبل العدوان، لم يتوقف عمل المركز للحظة في متابعة الملفات القانونية التي قام ببنائها لضحايا العمليات العدوانية العسكرية التي ارتكبها في قطاع غزة بما فيها القمع المنهج والدموي لمسرات العودة الكبرى.

المؤشرات

- بلغ عدد الملفات التي تم متابعتها 525 ملفاً قانونياً.
- بلغ عدد الاستشارات القانونية 673 استشارة قانونية.

المخرج 1.1.1.2

تم تدريب محامين شباب مؤهلين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المحكمة الجنائية الدولية، والولاية القضائية.

اختتم المركز خطته الخاصة بتأهيل محامين مدافعين عن حقوق الإنسان لديهم الدراية الكافية بالآليات المحلية والدولية للانتصاف، وذلك ضمن مشروع بيرثا. وقد عمل المركز خلال هذا العام على تعزيز مهارة المحامين وإدماجهم في عمل المركز في بناء الملفات القانونية وتلقيهم العديد من التدريبات على يد مختصين محليين ودوليين وإكسابهم المهارات اللغوية والقانونية اللازمة.

المؤشرات

- بلغ عدد المحامين/ات الذين استفادوا من برامج التدريب وبناء القدرات خلال هذا العام 6 محامين ومحاميات (3 ذكور و3 إناث)
- شارك المحامون المتدربون في عملية بناء الملفات القانونية مع طاقم وحدة المساعدة القانونية في المركز.

متدربو بيرثا خلال توثيق انتهاكات جرائم الاحتلال وبناء ملفات قانونية

النتيجة 1.1.2

المجتمع الدولي على علم بقضايا المساءلة الدولية وسيادة القانون في فلسطين.

قام المركز بتنفيذ عدة مبادرات وأنشطة متنوعة على المستوى الدولي وذلك في إطار مواجهة الحصانة الإسرائيلية بالإضافة لتنفيذ عدة أنشطة على المستوى المحلي أيضاً. وخلال العام 2023، تصاعد عمل المركز في هذا المضمار وخاصة في الثلث الأخير من العام في أعقاب حرب الإبادة الجماعية التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر 2023. وقد نفذ المركز خلال العام عدد من جولات المناصرة الدولية في عدة دولة، التقى خلالها ممثلي المركز مع مسؤولين وصناع قرار وأقطاب في العمل الحقوقي.

المخرج 1.1.2.1

إنشاء مكتب مناصرة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في أوروبا

لم يتم تنفيذ نشاطات هذا المخرج نظراً لظروف التمويل حول العالم.

المخرج: 1.1.2.2

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة الدولية التي تبرز انتهاكات الاحتلال.

قام المركز بتنفيذ مبادرات وأنشطة متنوعة على المستوى الدولي وذلك في إطار مواجهة الحصانة الإسرائيلية، بالإضافة لتنفيذ عدة أنشطة على المستوى المحلي أيضاً. كما قام المركز بإعداد وإصدار التقرير السنوي للعام 2021.

المؤشرات

- إعداد وإصدار التقرير السنوي 2022 في 26 يونيو 2023، ونشره باللغتين العربية والإنجليزية.
- تقديم (3) مذكرة للجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة.
- تقديم عدد (2) مذكرة للمقرر الخاصين في الأمم المتحدة.
- تقديم (2) مداخلات مكتوبة لمجلس حقوق الإنسان.
- تقديم خطاب مفتوح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 8 أكتوبر 2023.

المركز يختتم مشاركته في أعمال الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمشاركة الزميلين، فضل المزيني وباسل الصوراني.

الزميل باسل الصوراني، في مداخلة شفوية عبر الزووم، أمام مجلس حقوق الإنسان، لتسليط الضوء على تصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة وتصريحات الإبادة الجماعية من قبل المسؤولين الإسرائيليين.

غلاف التقرير السنوي للمركز للعام 2022.

المخرج 1.1.2.3

تحسين التنسيق والتواصل مع الشركاء والجهات الفاعلة بشأن الأعمال القانونية والمناصرة

خلال العام 2023، عزز المركز التنسيق والتواصل مع الشركاء بشأن الأعمال القانونية والمناصرة على المستوى الدولي، وخاصة في أعقاب العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة في السابع من أكتوبر. وقد عزز المركز من تواصله مع مجلس حقوق الإنسان من خلال مداخلات شفوية للمركز ضمن جلسات المجلس، ركزت على قضايا أبرزها العدوان الإسرائيلي ونظام الابارتهيد التي تكرسه دولة الاحتلال منذ عقود في الأرض المحتلة، وتقليص مساحة الحريات، العدوان على قطاع غزة، وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والاستيطان. كما عقد المركز اجتماعات ولقاءات مع الشركاء بشأن الأعمال القانوني والمناصرة الدولية. وقد قام مدير المركز ووحدة المناصرة الدولية في المركز بجولة دولية لحشد الجهود من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وملاحقة مجري الحرب الإسرائيليين.

المؤشرات

- إطلاق جولة مناصرة دولية موسعة بدأت من نوفمبر 2023 ومستمرة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وذلك في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شملت زيارات لجمهورية مصر العربية وفرنسا وهولندا وإسبانيا، التقى خلالها مدير المركز بالعديد من صناع القرار. كما التقى المدير بمسؤولين في الاتحاد الأوروبي والحكومة الإسبانية للتباحث حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وسبل وقفه. وانخرط مدير المركز والوحدة الدولية مع لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، للدفع باتجاه ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.
- المشاركة في إعداد تقرير موازي حول الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليق على قائمة الملاحظات على التقرير الإسرائيلي بخصوص اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تقديم (3) مداخلات شفوية أمام مجلس حقوق الإنسان.
- عقد لقاءات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي وبرلمانيين أوروبيين لنقاش العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر، وسبل وقف العدوان.
- عقد اجتماعات والتواصل الدائم مع لجنة التحقيق الدولية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلّة، بما في ذلك القدس الشرقية (2021)، وإمدادها بكل المعلومات الموثقة حول الانتهاكات الإسرائيلية.
- عقد اجتماعين مع المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، للنقاش حول جهود الإغاثة في ظل العدوان الإسرائيلي ومستقبل الأونروا في ظل التهديدات الجدية لوجودها وعملها من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- الاجتماع مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي حول ضرورة إطلاع المحكمة بدورها في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والذي يمكن أن يساهم في وقف العدوان.
- تنفيذ جولة مناصرة في الأرجنتين على هامش انعقاد المنتدى العالمي الثالث لحقوق الإنسان في بوينس آيرس. وقد شارك راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في لقاءات مع صناع قرار، من أبرزهم وزير الدولية لشؤون حقوق الإنسان. وكذلك عقد مدير المركز لقاءات مع شخصيات ومنظمات اجتماعية وحقوقية مختلفة، من ضمنها نقابات العمال ومحامين بارزين والجالية الفلسطينية، لنقاش كيفية تفعيل الملاحقة القانونية لمجرمي الحرب الإسرائيليين.
- لقاء مع مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول الإجراءات التعسفية الإسرائيلية ضد مكتب المفوض السامي في فلسطين ومواقف المكتب من الانتهاكات الإسرائيلية.
- عقد 35 اجتماعاً ولقاءً تنسيقاً مع الشركاء.
- إصدار (19) بياناً مشتركاً حول الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة.

مشاركة راجي الصوراني، مدير المركز، في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في بيونس آيرس- الأرجنتين.

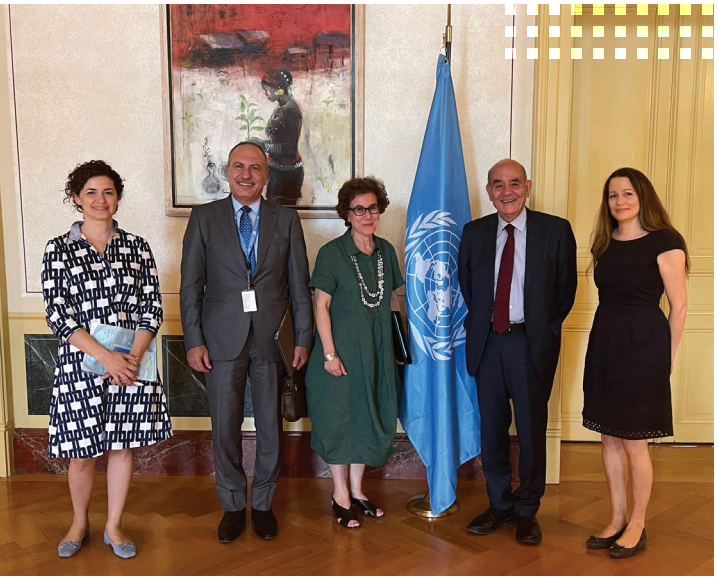

مدير المركز راجي الصوراني، ومدير مركز الميزان لحقوق الانسان، عصام يونس، مع مديرة مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في جنيف واعضاء من المكتب.

مدير المركز راجي الصوراني يستقبل القنصل العام الأسباني، ألفونسو لوتشيني ماثيو، وممثلين من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

اجتماع راجي الصوراني مدير المركز مع سكرتير الدولة لحقوق الانسان الارجنتيني.

مدير المركز، راجي الصوراني، وحمدي شقورة، نائب مدير المركز لشؤون البرامج خلال استقبالهم وفد من مؤسسة كريستشن إيد البريطانية (Christian Aid).

مدير المركز، راجي الصوراني يستقبل وفداً من القنصلية البريطانية في القدس.

المركز يستقبل السيد ميشيل رينتينار ممثل مملكة هولندا في فلسطين.

راجي الصوراني مدير المركز، خلال ندوة في المقر المركزي لاتحاد نقابات العمال الإسبانية.

راجي الصوراني مدير المركز يشارك منتدى الرباط العالمي التحضيري للمنتدى العالمي لحقوق الانسان.

خلال مشاركة مدير المركز، راجي الصوراني في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الهجرة، البيئة، المناخ، العدالة الانتقالية في الرباط - المغرب.

كرمت السيدة أمينة أبو عياش، الحقوقية المتميزة رئيسة المجلس، المحامي راجي الصوراني لما قدمه من اسهامات عملية ونظرية في الدفاع عن حقوق الانسان الفلسطيني والعربي وحقه في الكرامة الانسانية والعدالة وذلك علي مدار أكثر من أربعين عاماً.

الأولوية الاستراتيجية 2

تعزيز سيادة القانون وزيادة فرص الوصول إلى العدالة في مناطق ولاية كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للفلسطينيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

الهدف 2.1

بحلول عام 2024 سهّل المركز وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين إلى العدالة، من خلال النظم القضائية الفلسطينية والإسرائيلية، بما في ذلك للنساء من ضحايا الجرائم القائمة على أساس النوع الاجتماعي (الجندر).

النتيجة 2.1.1

وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لآليات الانتصاف الإسرائيلية والفلسطينية وتحقق الانتصاف في بعض القضايا

تمكن المركز من تحقيق الانتصاف لعدد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء أمام آليات الانتصاف الإسرائيلية أو الفلسطينية. وقد حقق المركز الكثير من قصص النجاح في استعادة الحقوق أمام آليات الشكاوى الإسرائيلية، خصوصاً مساعدة المرضى في الوصول لحقهم في العلاج وحقهم في التنقل. وكذلك نجح المركز في استعادة حقوق العديد من النساء من خلال تمثيلهن أمام القضاء الشرعي، وتقديم الدعم للنساء في بيت الأمان ومراكز الإصلاح والتأهيل.

المخرج 2.1.1.1

تلقى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان مساعدة قانونية جيدة

استمر المركز في تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي أو السلطة الفلسطينية. وقد تنوعت نشاطات المركز في تقديم العون القانوني، وأبرزها تقديم الدعم لضحايا جرائم الاحتلال الإسرائيلي وخاصة في المناطق مقيدة الوصول وضحايا القيود على حرية الحركة وخاصة للمرضى في قطاع غزة وللمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ولاستعادة جثامين الضحايا بالنيران الإسرائيلية. وشملت النشاطات التمثيل القانوني أمام المحاكم الإسرائيلية وتقديم ومتابعة شكاوى والاعتراضات أمام الجهات القضائية الإسرائيلية، وتقديم استشارات قانونية لضحايا الانتهاكات الإسرائيلية. كما عمل المركز على تقديم الدعم القانوني لضحايا الانتهاكات الفلسطينية من خلال رفع الشكاوى والتمثيل القانوني وتقديم الاستشارات. وشمل الدعم القانوني المقدم العديد من القضايا أبرزها المتعلقة بحقوق النساء والحقوق والحريات العامة والسجناء والنزيلات في بيت الأمان.

المؤشرات

- عدد التدخلات القانونية على الأجندة الإسرائيلية 1151 منها 626 لشكاوى جديدة، و 525 متابعة لشكاوى سابقة، بالإضافة الى 673 استشارة قانونية للضحايا وذويهم. شملت هذه التدخلات:-
  - » تقديم المساعدة القانونية لضحايا جرائم القتل وتدمير وسلب الممتلكات الفلسطينيين؛ حيث بلغت عدد الشكاوى المتابعة (56 من عملية حارس الأسوار + 435 ملفا قانوني كم حرب 2014 ومسيرة العودة).
  - » متابعة 6 قضية تعويض أمام المحاكم الإسرائيلية تتعلق بقتل وإصابة مدنيين.
  - » متابعة 28 ملف الجثامين المحتجزة لدى سلطات الاحتلال وجميعهم رجال.
  - » مساعدة 110 من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.
  - » تقديم الشكاوى القانونية ل503 مواطن/ة من المحرومين من حقهم في حرية الحركة منهم، (131 أمراه، 245 رجل، 127 طفل)، كان منها 278 رد إيجابي.

- تقديم 13 التماس واعتراض للجهات القضائية بخصوص المحرومين من حرية الحركة. وكانت النتيجة 7 إيجابي.
- عدد التدخلات القانونية على الأجندة الفلسطينية 212 شملت 100 استشارة قانونية لضحايا وذويهم. كما يأتي:
  - بلغ عدد المعتقلين الذين تم تقديم المساعدة القانونية لهم في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية 7 معتقلين.
  - تقديم 24 شكوى قانونية لضحايا المعتقلين والتعسف في استخدام السلطة، منها 5 شكوى جماعية.
  - تمكين 81 مواطنين من الوصول الى مرافق الرعاية الصحية ضمن حماية الحق في الصحة.
  - إجراء 27 لقاءات مع جهات مختصة فلسطينية متنوعة من اجل بحث سبل التعاون المشترك فيما يخدم مصلحة المواطن وضمان وصوله لحقهم.
  - بلغ عدد الاستشارات التي قدمها المركز للنساء (516) استشارة من خلال فروع المركز الثلاثة.
  - تم تقديم 41 حلقة إذاعية ضمن برنامج استشارتك علينا
  - بلغ متوسط عدد الاتصالات في الحلقة الواحدة خلال برنامج استشارتك علينا خلال العام 2022 من 18 الى 20 اتصال.
  - بلغ متوسط الاستشارات عبر برنامج استشارتك علينا 820 استشارة.
  - بلغ متوسط التعليقات عبر صفحة برنامج استشارتك علينا 6 وأكثر للحقلة الواحدة.
  - بلغ عدد الاتصالات الواردة الى محامي الوحدة عبر الخط المجاني 2806 اتصال. بمعدل شهري حوالي467 اتصال ومعدل يومي حوالي 21 اتصال.
  - بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية خلال العام 2023

1176 قضية، منها 1023 قضية جديدة وردت للوحدة، 153 قضية مرحلة من العام 2022.

- بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء 455 حكماً.
- بلغ عدد المستفيدات من المساعدة القانونية 620 امرأة.
- بلغ عدد المستفيدات من الأحكام الإيجابية 321 امرأة.
- بلغ عدد قضايا التنفيذ 266 قضية.
- بلغ عدد المستفيدات من قضايا التنفيذ 179 امرأة.

راجي الصوراني مدير المركز يعقد سلسلة من اللقاءات مع أهالي ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.

القائمة بأعمال مديرة وحدة المرأة بالمركز، ماجدة شحادة خلال استقبالها إحدى المراجعات

المحامية في الوحدة القانونية بالمركز، شيماء الشوا، خلال استقبال أحد المراجعين.

انتزاع قرار من النيابة الإسرائيلية لسفر مريض ومرافقته

المريض (ف.أ.ق)، 28 عام، تعرض إلى صعقة كهربائية عالية الجهد، على إثرها أصيب بحروق شديدة نتيجة لها تم بتر كلتا يديه، كما ويواجه خطر بتر ساقه بسبب جسامة إصابته. بسبب خطورة الحالة تم تحويله للعلاج في مستشفى تل هاشومير برفقة والدته المرافقة السيدة (ي.أ.ق)، 48 عام. وبتاريخ 2023/06/07 لجأ الأهل إلى محامي المركز لطلب المساعدة القانونية للسماح للمريض بالسفر للعلاج مع والدته المرافقة بعد منعهم من سلطات الاحتلال من السفر للعلاج. بعد متابعة الإجراءات القانونية أمام الجهات المختصة، تم تلقي رد سلبي برفض كل من الأم والأب المرافقين. نظراً لصعوبة الحالة تم التوجّه إلى النيابة الإسرائيلية المركزية باعتراض عاجل، وبعد المتابعة الحثيثة على مدار أسبوعين، تمكن محامي المركز من انتزاع قرار إيجابي بالموافقة على سفر المريض مع والدته في يوم 2023/07/02.

الحصول على موافقة لسفر طبيبة للالتحاق ببرنامج طبي متخصص

حصلت الطبيبة (أ. ش)، 27 عام، على فرصة للالتحاق في برنامج تدريبي متخصص في مستشفى النجاح في مدينة نابلس لرفد الكوادر الطبية بأطباء ذو مهارات علمية وعملية من أجل تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمرضى في قطاع غزة. تقدمت الطبيبة بعدة طلبات من أجل الوصول الى المستشفى المذكور والالتحاق في البرنامج التدريبي دون جدوى. وعليه توجهت الى المركز الذي قام بدوره بالتوجه للجهات الإسرائيلية ذات الاختصاص للسماح للطبيبة بالالتحاق بالبرنامج التدريبي مما يعود بالنفع على الكادر الطبي في قطاع غزة وعلى المرضى أيضاً، وبعد المتابعة الحثيثة من قبل محامي المركز وعلى مدار شهرين متواصلين، تمكن محامي المركز من انتزاع قرار إيجابي بالموافقة على سفر الطبيبة بتاريخ 2023/06/21.

انتزاع قرار بالموافقة على سفر مرافقة مريضة من ذوي الاحتياجات الخاصة

الأم (ر. أ)، هي والدة الطفلة المقعدة (أ. أ) 17 عام، والتي تعاني من شلل نصفي منذ الولادة بالإضافة الى معاناتها من التهابات وتضخم في الكلى، مما استدعى نقلها لتلقي العلاج في مستشفى مار يوسف بالقدس، بتاريخ: 11.06.2023 توجهت الأم الى المركز بسبب تلقيها رفض من الجانب الإسرائيلي على سفرها برفقة ابنتها المقعدة، مما يعني عدم تمكن سفر المريضة أيضاً لتلقي العلاج، على الفور تدخل المركز قانوناً وتقدم بطلبات عاجلة أمام جهات الاختصاص الإسرائيلية، وبعد المتابعة الحثيثة على مدار 24 ساعة متواصلة تكللت جهود محامي المركز بالنجاح وانتزاع قرار بالموافقة على سفر الطفلة المقعدة برفقة الأم بتاريخ 2023/06/12.

اعتماد راتب شهري لـ 99 من المعتقلين السابقين

أثمر التعاون بين المركز وهيئة الأسري باعتماد مستحقات مالية (رواتب) من قبل وزارة المالية برام الله لـ 99 من المعتقلين المفرج عنهم، والذين تابع المركز ملفاتهم حيث قام محامي المركز بتوجيه عدد من الرسائل مع الجهات المختصة سواء للمحكمة من اجل الحصول على لوائح اتهام وقرارات أحكام أو لشرطة الاحتلال من اجل الحصول على مستند الإفراج أو السجل الجنائي الذي يوضح تاريخ الاعتقال والتهمة وتاريخ الإفراج. وتزويدها بعد ذلك للمعتقلين من أجل إكمال باقي ملفهم في هيئة الأسرى. ويذكر أن المعتقلين المذكورين المفرج عنهم لهم فترة طويلة يحاولوا جاهدين في الحصول على هذه المستندات، وبفضل هذه الخدمة تمكنوا من إكمال ملفهم واعتماد رواتب لهم من وزارة المالية برام الله.

الحصول على تغطية مالية لمريض بحاجة لعلاج بيولوجي

يعاني (ح.ج) من مواليد 2005، من مشاكل صحية التهاب مزمن بالأمعاء وبحاجة لعلاج بيولوجي، حاول أهل المريض الحصول على تغطية مالية للحصول على العلاج على نفقة وزارة الصحة الفلسطينية ولكن في كل مرة يتلقوا رد بالرفض. على الفور قام محامو المركز بالتدخل للجهات المختصة بوزارة الصحة برام الله من اجل توفير العلاج لجميع مرضي القطاع بمن فيهم المريض المذكور سيما أن العلاج غالي جداً وغير متوفر القطاع. بعد محاولات جادة تكللت جهود المركز بالنجاح وبتاريخ 4 مايو 2023، تم الحصول على تغطية مالية للمريض وتم صرف العلاج له.

الحصول على حكم بالتفريق لصالح امرأة بسبب سوء أخلاق وسلوك زوجها

(آ.ب) امرأة فلسطينية عشرينية تقيم في شرق مدينة خان يونس، تزوجت من رجل يبلغ من العمر 42 عاماً، قامت بترك منزل الزوجية نتيجة خلافات بينهما وذلك بعد عرض زوجها عليها بأن يقوم بإحضار أصدقاءه لها إلى المنزل مقابل أن تقوم بإحضار صديقاتها له، وعند رفضها لذلك قام بضربها. تركت المنزل متوجهة لمنزل أهلها، من ثم توجهت إلى وحدة المرأة بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - مكتب خان يونس. قام طاقم محاميات الوحدة باستقبالها والقيام بالإجراءات القانونية وإعطائها الاستشارة اللازمة، وقاموا بدايةً برفع دعوى نفقة زوجة لها في محكمة شرق خان يونس. استطاع المركز الحصول على حكم النفقة وتم تنفيذه، وأثناء قيامنا بإعداد لائحة دعوى للتفريق بينهما للشقاق والنزاع، وكأثر لدعوى النفقة التي قام محامو المركز برفعها، قام الزوج بتطليقها. بعد ذلك توجهت المستفيدة إلى مركز محو الأمية ومن ثم إلى مدرسة فرحانة لاستكمال مسيرتها التعليمية التي انقطعت عنها نتيجة الزواج.

الحصول على حكم بالمشاهدة لصالح أم من ذوات الإعاقة

بتاريخ 2023/4/2 حضرت (س-أو) الى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - فرع جباليا بصحبة أخيها واختها وذلك كونها من ذوي الإعاقة "صم وبكم"، حيث تم تحويلهم من مركز الهلال الأحمر وذلك لتمكينها من استضافة أولادها "ألاء 9 سنوات، إيمان 7 سنوات، آية 4 سنوات"، والتي حرمها أهل زوجها من مشاهدة واستضافة أبنائها منذ 6 شهور. وفقا لوضع الحالة والقضية المذكورة طالبنا الحالة بتجهيز أوراقها. ونظراً لخصوصية الحالة، كون المستفيدة من ذوي الإعاقة طالبت محامية المركز المستفيدة وأهلها بتجهيز الشهود وأيضا تجهيز تقرير اللجنة الطبية بأن السيدة أهل وقادرة على استضافة صغارها. وبتاريخ 2023/4/28 تم رفع دعوى استضافة لأطفال الحالة، لكي تتمكن موكلتنا من استضافتهم كل أسبوعين مرة لمدة 24 ساعة مستندة على شهادة الشهود وما حصلت عليه من وثائق. ونجحت محامية المركز في تحدي الممارسات التمييزية ضد ذوي الإعاقة، ودحضت كل ما أثاره محامي أهل الزوج من عدم تمكنها من استضافة أولادها بسبب إعاقته. واستطاع المركز الحصول على حكم لصالح موكلته بتاريخ 2023/6/30 يمكنها من استضافة أولادها مرة كل أسبوعين ولمدة 24 ساعة. وقد عبرت الموكلة عن سعادتها بالحكم بعد أن فقدت الأمل لرؤية أولادها، حيث كانت متخوفة من عدم إنصافها بسبب أعاقتها.

الهدف 2.2

بحلول العام 2024، النظام القضائي الفلسطيني أكثر استجابة للحالات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي

النتيجة 2.2.1

تم تحدي القوانين والسياسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

خلال العام 2023، عزز المركز عمله مع الأطفال، كجزء من استراتيجيته الجديدة في تعزيز حقوق الإنسان بين الفئات المختلفة للمجتمع الفلسطيني. كما عزز المركز عمله على قضايا حقوق المرأة والطفل والنوع الاجتماعي من خلال تدريب محامين جدد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكب ضد النساء في المجتمع، وخاصة الانتهاكات المتعلقة بحق النساء في الحياة وسلامة الجسد. كما قام المركز بتعزيز العمل مع مجلس أطفال فلسطين وتعزيز مشاركتهم السياسية.

المؤشرات:

- تعديل قوانين العقوبات السارية في فلسطين لتجريم التعذيب بشكل واضح وفق المعايير الدولية والتزامات فلسطين بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب
- نشر ثلاث اتفاقيات لحقوق الإنسان في الوقائع الرسمية الفلسطينية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب.
- عدم تنفيذ أحكام إعدام خلال العام 2023 في فلسطين، وعدم صدور أي أحكام بالإعدام في الضفة الغربية منذ العام 2025.

المخرج 2.2.1.1

تم تدريب الشباب والأطفال المؤهلين، بمن فيهم المحامين، والعمل لمناصرة حقوق الإنسان، بما فيها الطفل المرأة

عمل المركز على تدريب عدد من المحامين ضمن كادره العامل أمام المحاكم الشرعية من أجل تعزيز التوجه المناصر لحقوق المرأة أمام المحاكم الشرعية الفلسطينية. وعمل المركز على تفعيل برلمان الطفل الفلسطيني ضمن مجلس أطفال فلسطين - قطاع غزة.

المؤشرات

- بلغ عدد المحاميات المتدربات في وحدة المرأة خلال العام (12) متدربة.
- تنفيذ عدد (1) دورة تدريبية، بواقع 20 ساعة تدريبية، وبمشاركة (26) مشارك/ة، منهم (17) من الإناث
- عقد 5 دورات للأطفال حول التغير المناخي وحقوق الطفل.
- استقبال (14) من وفود البرلمانات الطلابية للأطفال وتنفيذ لقاءات توعوية لهم.
- تنفيذ عدد (2) دورة تدريبية للأطفال الجُدد في مجلس الأطفال حول الانتخابات وأسس الديمقراطية، بواقع 10 ساعات لكل دورة وبمشاركة 54 طفلاً.
- تنفيذ 20 لقاءاً توعوياً بالتنسيق مع المؤسسات المجتمعية حول حقوق الطفل، بمشاركة (515) طفلاً من كلا الجنسين، منهم (284) من الإناث.
- عقد عدد (1) دورة تدريبية للأطفال ذوي الإعاقة، شارك فيها 23 طفلة وطفل من ذوي الإعاقة الحركية. عقدت الدورة في لمدة 4 أيام متواصلة بواقع 20 ساعات تدريبية.
- تشكيل 5 هيئات استشارية من الأطفال داخل المؤسسات القاعدية في المحافظات الخمس والإشراف عليهم
- عقد 10 جلسات مساءلة ومناصرة لقضايا حقوق الطفل مع المسؤولين وصناع القرار في قطاع

غزة، شارك فيها 88 طفل/ة من فرق الحماية، من بينهم 48 من الإناث

- تنفيذ 9 اجتماعات لأعضاء سكرتاريا مجلس أطفال فلسطين قطاع غزة
- تنفيذ 15 لقاء تعليمي لأعضاء المجالس المناطقية للأطفال في كافة المحافظات الخمس، بمشاركة 295 طفل، من بينهم 178 من الإناث.
- عقد انتخاب لـ (5) مجالس مناطقية جديدة لمجلس أطفال فلسطين – قطاع غزة، وانتخاب هيئة سكرتاريا جديدة لمجلس أطفال فلسطين – قطاع غزة
- تنظيم (7) فعاليات مع الأطفال تضمنت عقد لقاءات مع مسؤولين وزيارة مرافق حكومية ورحلات ترفيهية لأطفال مؤسسة الربيع للأحداث الجانحين وأنشطة ثقافية للأطفال.
- تنفيذ 10 زيارات ميدانية للمؤسسات والجمعيات المعنية بالعمل مع الأطفال، بمشاركة 101 طفل/ة من بينهم 52 من الإناث.

ورشة عمل عقدتها وحدة المرأة بالمركز بالتعاون مع جمعية العودة لمؤسسات المجتمع المدني.

ورشة عمل عقدتها وحدة المرأة للنساء المهمشات حول قانون الأحوال الشخصية وآلية عمل المحاكم الشرعية في قطاع غزة.

المركز يستقبل وفد برلماني طلابي من مدارس وكالة الغوث.

دورة تدريبية لمجلس أطفال فلسطين- غزة حول التغير المناخي في محافظة رفح.

جانب من انتخابات سكرتاريا مجلس أطفال فلسطين-غزة التي عقدت بمدينة غزة.

الدكتور يحيى السراج رئيس بلدية غزة يستقبل أعضاء سكرتارية مجلس أطفال فلسطين-قطاع غزة.

لقاء مجلس أطفال فلسطين -غزة مع المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأرض المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز.

المخرج 2.2.1.2

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في حملات المناصرة

استمر المركز في رصد وتوثيق الانتهاكات الموجهة للمرأة في فلسطين. وعمل المركز على توظيف هذه المعلومات من أجل إصدار منتجات عالية الجودة لاستخدامها للضغط والمناصرة في قضايا المرأة.

المؤشرات

- بلغ عدد الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة وسلامة الجسد للمرأة التي رصدها المركز (6752) انتهاكاً شملت، القتل والإصابة والضرب والإيذاء البدني والإهمال الطبي والانتحار والاعتقال.
- قام المركز بـ (2270) عملية لجمع المعلومات وظفت خلالها 7 آليات وهي: الزيارة الميدانية، المقابلات الشخصية، جمع الإفادات، تعبئة الاستمارات، التصوير الفوتوغرافي، وإعداد التقارير الميدانية.
- أصدر المركز (2) منتجات عالية الجودة تتعلق بحقوق المرأة، شملت (1) بيان، و(1) فيديو "لنعمل بأقصى جهدنا من أجل ضمان تحصيل النفقات لمن يستحقها شرعاً وقانوناً وحفاظاً على كرامتهم الإنسانية"

لقاء توعوي حول قانون الأحوال الشخصية عقدته وحدة المرأة بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

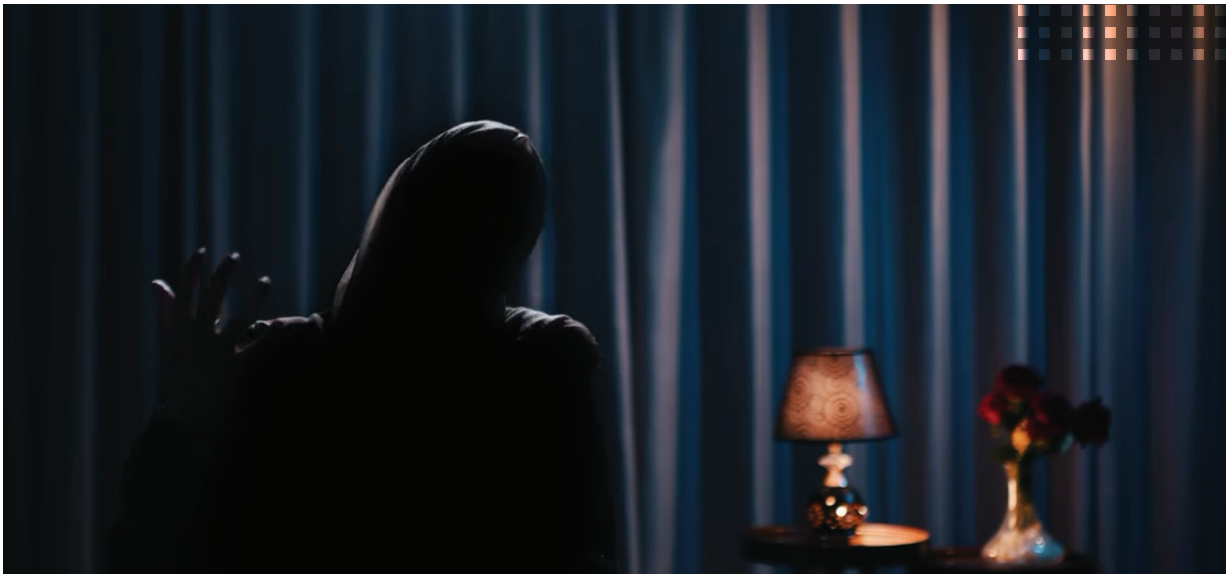

فيديو يسلط الضوء على الاشكاليات المتعلقة بتحصيل النفقات، ضمن حملة الشغط والمناصرة "نفقتي حقي"

الباحث الميداني في نابلس، رأفت أبو خضر مع أحد الضحايا للحصول على إفادة.

الباحث الميداني بالمركز، وليد زقوت مع أحد الضحايا للحصول على إفادة.

الباحثة الميدانية لمدينة غزة، صابرين الطرطور خلال حصولها على إفادة من إحدى الضحايا خلال العدوان.

2.2.2 النتيجة

تمكين المرأة للمطالبة بحقوقها

ساهم المركز في زيادة تمكين المرأة الفلسطينية من خلال زيادة وعي المجتمع بحقوق المرأة ومفاهيم الجندر من خلال تنفيذ الدورات وورش العمل للفئات المختلفة في المجتمع، وعمل على اطلاع أصحاب القرار على أبرز القضايا التي تهم المرأة وتحقق المساواة. كما عمل المركز على تعزيز المبادرات النسائية التي تهدف إلى تعزيز قدرات المرأة واستقلالها.

المخرج 2.2.2.1

زاد وعي المجتمع المحلي بحقوق المرأة

عمل المركز على زيادة الوعي بحقوق المرأة في أوساط المجتمع المحلي. ولتحقيق هذا الهدف، قام المركز بتدريب فئات مختلفة على موضوعات حقوق المرأة والنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي. كما نفذ المركز جلسات توعية بحقوق المرأة، وعقد لقاءات تنسيقية مع الأطراف الحكومية المختلفة لتعزيز الحماية للمرأة وتلبية حقوقها. وقد فعّل المركز تواصله مع وسائل الإعلام المختلفة لاطلاع الجمهور على واقع حقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني والمعايير ذات العلاقة.

المؤشرات

- بلغ عدد الدورات التي تم تنفيذها 2 دورة تدريبية في مجال حقوق المرأة، بواقع (40) ساعة تدريبية، بمشاركة (49) مشارك، 59% منهم من النساء.
- بلغ عدد المشاركات والمشاركين في المحاضرات 965 منهم 887 امرأة و 78 رجلاً.
- بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها وحدة المرأة 35 محاضرة، عقدت بالتعاون مع 27 جمعية ومؤسسة.
- بلغ عدد المحاضرات التي نفذتها الوحدة في موضوع العنف ضد المرأة 1 محاضرة.
- بلغ عدد المحاضرات في قانون الأحوال الشخصية وحقوق العائلة 17 محاضرة.
- بلغ عدد المحاضرات في حقوق المرأة محاضرة 6 محاضرات.
- المشاركة في (9) لقاءات إعلامية حول حقوق المرأة.

المخرج 2.2.2.2

تعزيز التشبيك على المستوى المحلي، ووجدت النساء منصة لرفع أصواتهن بعد أن زاد وعيهن

عمل المركز على رفع أصوات النساء الفلسطينيات من خلال تشجيع المبادرات الإيجابية وتبنيها. كما عمل المركز على تعزيز دور المرأة في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الوعي وقام المركز بإطلاق حملات لدعم حقوق المرأة.

المؤشرات

- عقد 12 لقاءً لمناقشة المشاكل التي تواجهها النساء في الوصول للعدالة.
- تصميم حملة بعنوان "نفقتي حقي" لتغيير الإجراءات القائمة لتسهيل حصول المرأة على نفقتها.
- تنفيذ ثلاث لقاءات مع المسؤولين لنقاش إجراءات الحصول على النفقة وسد الثغرات.
- المشاركة في (7) لقاءات مع الشركاء للتنسيق من أجل العمل المشترك على قضايا المرأة.

المحامية في وحدة المرأة، سماح عاشور خلال ورشة عمل حول حقوق المرأة في التشريعات.

المركز يعقد ورشة عمل حول قانون الأحوال الشخصية .

ندوة بدارو، المحامية في وحدة المرأة، خلال لقاء تلفزيوني على هامش ورشة نظمها المركز بعنوان:"نفقتي حقي".

الأولوية الاستراتيجية 3

العمل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان والكرامة والمساواة بين الجنسين والحريات للفلسطينيين

الهدف 3.1

بحلول العام 2024، أسس المركز شبكة قوية من المدافعين عن حقوق الإنسان (50٪ نساء) في كل أنحاء قطاع غزة، ممن لهم تأثير في تأكيد الحقوق المدنية والسياسية، وممارسة التأثير الديمقراطي، والعمل من اجل المساواة بين الجنسين والكرامة والحرية.

النتيجة 3.1.1

زيادة قدرة وفهم المجتمعات المستهدفة والشبكات الشعبية لحقوق الإنسان، وقدرتها على تحديد سبل المشاركة.

ساهم المركز في رفع الوعي لدى المجتمع المحلي، وخاصة في أوساط الشباب، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وانعكاساتها في القانون الوطني. كما عمل المركز على تعزيز دور الشباب من خلال إدماجهم في عمل المركز من خلال تطوير نادي أصدقاء المركز.

المخرج 3.1.1.1

ازدادت معرفة/قدرات المجتمعات المستهدفة/المؤسسات القاعدية في مجال حقوق الإنسان

عمل المركز على تعزيز قدرات ومعارف المجتمع الفلسطيني من خلال استهداف النشطاء في المؤسسات القاعدية وتوعيتهم بحقوق الإنسان وخاصة الحق في الصحة وحقوق الطفل، بما فيها

حقهم في المشاركة السياسية.

المؤشرات

- تنفيذ عدد (3) دورات تدريبية حول الحق في الصحة بواقع (60) ساعة تدريبية وبمشاركة (75)، منهم (48) من الإناث.
- إقامة عدد (1) حفل تخرج ختامي في يوم المرأة العالمي، وتم خلاله تخريج المشاركين/ات بدورات الحق في الصحة والبالغ عددهم 425 مشارك/ات، وبحضور حوالي 500 شخص.
- تنظيم لقائين توعويين حول حقوق الإنسان استهدفت المجتمع المحلي، استهدفت (47) مشارك/ة، وبمشاركة نسائية بلغت 42.5%.
- تنفيذ (2) دورات تدريب مدربين (TOT)، بواقع 25 ساعة للدورة الواحدة، بحضور (52) مشارك/ة، منهم (34) من الإناث.
- تنفيذ عدد (2) دورة تدريبية حول رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الطفل، وإعداد وكتابة التقارير الأممية، بمشاركة (50) شخصاً، منهم (33) من الإناث.
- عقد (6) اجتماعات تشاورية مع مدراء وممثلي (45) من الجمعيات والمؤسسات الشريكة والقاعدية الشريكة للمركز والمعنية بحقوق الطفل لتنسيق العمل
- تنفيذ 2 مبادرة لمناصرة حقوق وقضايا الأطفال (المبادرة الأولي « للأطفال النزلاء في مؤسسة الربيع لرعاية الأطفال على خلاف مع القانون)، (المبادرة الثانية « حق الطفل العيش في اسرة متماسكة مترابطة»)
- عقد دورتين تدريبين، بواقع 15 ساعات تدريب متواصل لكل دورة، شارك فيها 49 مشارك/ة من بينهم 10 من النساء، وشارك فيها عدد من العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل والمدافعين عن حقوق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حول حقوق السجناء وعمل المركز.

دورة تدريبية عقدها المركز بالتعاون مع جمعية الإغاثة الطبية في قاعة مطعم السلام حول الحق في الصحة.

ختام أعمال الدورة التدريبية التي عقدها المركز بالتعاون مع جمعية الاغاثة الطبية حول الحق في الصحة.

الحفل الختامي لمشروع الحق في الصحة، بالتعاون مع جمعية الإغاثة الطبية في غزة بتمويل من الاتحاد الاوروبي.

دورة تدريبية بعنوان: " إعداد مدرب في مجال حقوق الإنسان" عقدها المركز في قاعة مطعم السلام.

المخرج 3.1.1.2

تطوير شبكة خريجي المركز وتلقي الخريجين تدريباً في مجال التوعية والتدريب والمناصرة

استمر المركز في عمله مع شبكة خريجي المركز ونادي أصدقاء المركز.

الهدف 3.2

بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد حل القيود على المجتمع المدني من خلال إجراءات مباشرة وزيادة التمكين من أجل بيئة مجتمع مدني آمنة.

النتيجة 3.2.1

تحسين مشاركة الأشخاص الفاعلين في الفضاء المدني الفلسطيني

ساهم المركز في إطلاع المجتمع المحلي والدولي بواقع انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز العمل المشترك من أجل ضمان احترام الحقوق والحريات. كما استطاع المركز رفع وعي فئات مختلفة من الجمهور الفلسطيني بحدود الحقوق والحريات وفق المعايير الدولية.

المؤشرات:

- تعديل قوانين العقوبات الثلاثة الأساسية السارية لتشمل تعريف واضح لجريمتي التعذيب وإساءة المعاملة والعقوبات المقررة بموجبهما، وهو ما أوصى به المركز في العديد من البيانات والتقارير الصادرة عنه.
- وضع «استراتيجيات العمل المشترك للتصدي لتضييق الخناق على الجمعيات الفلسطينية» بالتعاون مع شركاء المركز.
- لم تنفذ أي من أحكام الإعدام خلال العام 2023 في قطاع غزة.

- وقف إصدار أحكام إعدام في الضفة الغربية منذ العام 2015 ووقف المصادقة على تنفيذ أحكام الإعدام من قبل الرئيس منذ العام 2005.

المخرج 3.2.1.1

تم بناء التضامن والتنسيق عبر منظمات المجتمع المدني للعمل من أجل بيئة آمنة

عمل المركز على تعزيز التضامن والتنسيق مع المجتمع المدني من أجل زيادة فعاليته ودوره في المجتمع الفلسطيني. وخلال العام 2023 استمرت الهجمة الشرسة ضد المجتمع المدني من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الصعيد المحلي، نفذ المركز لقاءات وورش عمل مع أصحاب المصلحة. كما عمل المركز على التعاون مع المؤسسات المختلفة لإصدار بيانات مشتركة حول موضوعات حيوية. وعمل المركز على إبقاء الإعلام المحلي والدولي على اطلاع دائم بالتطورات المتعلقة بتقليص مساحة الحريات من خلال عقد اللقاءات الإعلامية.

المؤشرات

- بتاريخ 24 يناير، شارك المركز في ورشة عمل ضمت مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بغزة، ووزارة الداخلية (رام الله) والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان، عقدت في قاعة سيدار بغزة، حول توصيات لجنة مناهضة التعذيب الخاصة بفلسطين.
- بتاريخ 1 مارس شارك المركز بورقة عمل في مؤتمر العدالة الانتقالية الذي نظمه مركز مساواة.
- بتاريخ 9 يناير، شارك المركز في لقاء عبر الزووم مع شبكة المنظمات الأهلية والشركات غير الربحية في الضفة وغزة حول نظام الشركات غير الربحية. تم التأكيد على رفض النظام والمطالبة بإلغائه وفتح حوار مع المجتمع المدني وتكثيف الاتصالات مع وزارة الاقتصاد ووزارة العدل ورئيس الوزراء.
- بتاريخ 19 يناير، شارك المركز في اجتماع عقدته شبكة المنظمات الأهلية ومنظمات حقوق

الإنسان في الضفة وغزة عبر الزووم حول نظام الشركات غير الربحية.

- عقد (29) مقابلة مع وسائل إعلام محلية وأجنبية حول انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في فلسطيني سواء من قبل الاحتلال الإسرائيلي أو السلطة الفلسطينية.
- اصدر المركز عدد (2) بيان مشترك حول حقوق المرأة.
- شاركت الوحدة في تقرير ائتلاف المؤسسات الفلسطينية -المكون من 18 مؤسسة وائتلافاً- المقدم للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تقرير دولة فلسطين الأولي المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الدورة 138.
- زودت الوحدة الائتلاف بتقريرين مفصلين، الأول حول أحكام الإعدام في السلطة الفلسطينية خلال الفترة بين 2014-2022، والثاني حول الوفيات في السجون ومراكز التوقيف خلال ذات الفترة.
- عقدت الوحدة القانونية في المركز (10) لقاءات مع مسؤولين في قطاع غزة للاطلاع على أحوال الموقوفين والمسجونين وتقديم التوصيات بهذا الخصوص بما يتوافق مع التزامات فلسطين الدولية.

لقاء عقدته الوحدة القانونية بالمركز مع مسؤولين في جهاز الشرطة بغزة للاطلاع على أحوال الموقوفين والمسجونين وتقديم التوصيات بهذا الخصوص بما يتوافق مع التزامات فلسطين الدولية.

المخرج 3.2.1.2

تم إنتاج منتجات عالية الجودة من المعرفة في الوقت المناسب واستخدامها في المناصرة

استمر المركز في رصد الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية، وقام بإصدار منتجات عالية الجودة واستخدامها في الضغط والمناصرة لتعزيز الحقوق والحريات العامة. وضمن ذلك، قام المركز بإعداد التقرير السنوي، بشقيه المتعلقين بأوضاع حقوق الإنسان والتقرير الإداري. كما قام المركز بعقد ورش عمل حول الانتخابات العامة وضرورة عقدها. كما استجاب المركز للتطورات على ملف الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية من خلال إصدار البيانات والتحديثات.

المؤشرات

- تم تنفيذ (6884) نشاطاً تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الإسرائيلية المدنية والسياسية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات تعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (26279) انتهاكاً.
- تم تنفيذ (469) نشاطات تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الفلسطينية للحقوق المدنية والسياسية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات وتعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (272) انتهاكاً.
- إصدار (31) بياناً تعلقت بالانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية لحقوق الإنسان.
- إصدار (3) تقارير تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية (تقرير إخراس الصحافة، تقرير حول انتهاكات حرية التعبير في السلطة الفلسطينية، تقرير حول استخدام الاحتلال الإسرائيلي التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة ضد الفلسطينيين)، بالإضافة إلى ثلاث تقارير أخرى حول التعذيب في السلطة الفلسطينية، والحق في التجمع السلمي، والانتخابات المحلية في قطاع غزة، ولكنها لم تصدر بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.
- إصدار (10) تحديثات حول الاعتداء على سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة.

صورة غلاف تقرير أصدره المركز حول حرية الرأي والتعبير في أراضي السلطة الفلسطينية.

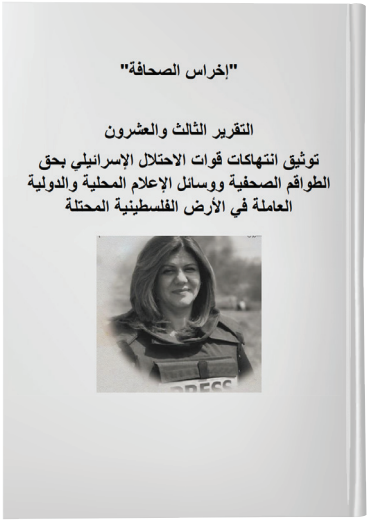

صورة غلاف تقرير أصدره المركز حول انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصحافيين "إخراس الصحافة".

غلاف التقرير الي أصدره المركز حول استخدام الاحتلال للتعذيب والمعاملة القاسية في سجونه.

الهدف 3.3

بحلول عام 2024، شجع المركز العمليات السياسية والمؤسسات الحكومية القائمة على التشاركية والتمثيلية الشاملة في جميع أنحاء فلسطين.

النتيجة 3.3. (1,2,3)

الفعاليات المتصلة بعمليات الانتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية بما في ذلك تعيين وتدريب المراقبين وأنشطة التوعية.

لم تجر الانتخابات .

المخرج 3.4

بحلول عام 2024 سيكون المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد ضمن الحماية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين، وخاصة الحق في الصحة.

النتيجة 3.4.1

يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة.

يساهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من خلال جمع المعلومات عن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وحرب التجويع التي توظفها دولة الاحتلال لتحقيق الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين. وقد ساهم المركز من خلال عمله في إصدار التقارير والبيانات وتنفيذ الحلقات الإذاعية وورش العمل واللقاءات الإعلامية في صدور العديد من القرارات الهامة على المستوى الدولي خلال العام 2023. ومن ابرز هذه القرارات القرار الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 2023

عن الجمعية العامة لحماية المدنيين والسماح الفوري بدخول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة. وقد صدر أيضاً (12) بياناً عن الاتحاد الأوربي تطالب، من بين أمور أخرى، بإدخال المساعدات إلى قطاع غزة.

المخرج 3.4.1.1

استخدمت المعلومات التي جمعها المركز حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الضغط والمناصرة

جمع المركز المعلومات حول الانتهاكات الإسرائيلية والفلسطينية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستخدامها في الضغط والمناصرة.

المؤشرات

- تم تنفيذ (3410) نشاطاً تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات تعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (356530) انتهاكاً.
- تم تنفيذ (27) نشاطاً تعلقت بجمع المعلومات عن الانتهاكات الفلسطينية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شملت زيارات ميدانية وأخذ إفادات وتعبئة استمارات ومقابلات شخصية وتقارير ميدانية وصور، رصدت خلالها (5) انتهاكات.
- بتاريخ 2023/2/28، أرسلت المركز مذكرة بعنوان «تأثير التدابير الانفرادية الإسرائيلية على الحق في الصحة لسكان قطاع غزة « إلى السيدة ألينا دوهان، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على حالة حقوق الإنسان، وذلك استجابةً لدعوتها لتقديم مذكرات بغرض إبلاغ تقريرها الموضوعي للدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (سبتمبر 2023).

- بتاريخ 2023/3/17، قدم المركز مداخلة شفوية للمركز أمام مجلس حقوق الإنسان، تحت البند (3)، مسلطًا الضوء على تأثير الحصار الإسرائيلي على الحق في الصحة.

مداخلة فضل المزيني، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية أمام مجلس حقوق الإنسان،عبر الزووم، حول انتهاكات قوات الاحتلال.

الباحثة الميدانية في القدس، هدى براغيثي، مع السيدة نورا صب لبن وعدد من نشطاء حقوق الانسان في منزل السيدة صب لبن في تاريخ 2023/6/6، قبيل استيلاء الجمعيات الاستيطانية عليه.

الباحثة الميدانية في رام الله، هنادي برغوثي، خلال زيارة ميدانية لتوثيق اعتداءات المستوطنين على ممتلكات أحد المواطنين داخل أرضه الزراعية في قرية برقا شرقي محافظة رام الله.

المخرج 3.4.1.2

أصدر المركز منتجات عالية الجودة حول انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة

عمل المركز على إصدار منتجات عالية الجودة استناداً إلى المعلومات الميدانية وتم استخدامها في الضغط والمناصرة من أجل فح جرائم الاحتلال الإسرائيلي بما شمل إصدار تقارير ونشرات وبيانات صحفية. كما عمل المركز على عقد ورشات عمل ومقابلات إعلامية لمناقشة أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

المؤشرات

- إصدار (1) بتاريخ 2023/03/27، أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان «الأجهزة والأدوية الطبية: نقص مزمن وتداعيات خطيرة».
- إصدار (12) تحديث شهري لحالة المعابر الحدودية لقطاع غزة.
- تنفيذ ورشة عمل ومؤتمر حول الحق في الصحة.
- إجراء (5) حلقات إذاعية حول القيود الإسرائيلية على الحق في الصحة.
- إصدار (18) بياناً حول انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين، والمناسبات ذات العلاقة.
- إجراء (21) مقابلات إعلامية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في غزة.
- عقدت الوحدة القانونية في المركز (19) لقاء مع وزارة الشؤون المدنية مكتب التنسيق والارتباط التابع لوزارة الصحة لمساعدة ومتابعة ملفات المرضى وحقهم في السفر لتلقي العلاج
- إصدار (4) بيانات حول الانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بالحق في الصحة ضد المرضى وخاصة من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

صورة غلاف إحدى نشرات حالة المعابر في قطاع غزة.

فضل المزيني، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية خلال لقاء إعلامي على هامش مؤتمر "الحق في الصحة في قطاع غزة ما بين الواقع والمأمول".

النتيجة 3.4.2

السلطة الوطنية أكثر استجابة تجاه حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وخاصة الحق في الصحة.

عمل المركز على إطلاع المجتمع المحلي والدولي بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل السلطة الفلسطينية من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعرضها عبر منصات المركز المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية، وكذلك من خلال عقد الدورات التدريبية، وخاصة فئة الطواقم الطبية وطلاب الطب والتمريض على المعايير الدولية والمحلية المتعلقة بالحق في الصحة.

المؤشرات

- المجتمع المحلي والدولي بات أكثر علماً بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وخاصة معاناة مرضى السرطان والأشخاص ذوي الإعاقة وواقع الخدمات الصحية في قطاع غزة.
- الطواقم الصحية أكثر مراعاة لمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المرضى.
- الشركاء وأصحاب المصلحة أصبحوا أكثر دراية بواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعززي التعاون لمعالجتها.

المخرج 3.4.2.1

استخدام أساليب الضغط والمناصرة لحمل السلطة الفلسطينية على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

عمل المركز على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل السلطة الفلسطينية بزيادة الوعي بالحق في الصحة والحق في السكن والملكية. فقد أصدر المركز تقارير وبيانات صحفية

حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل السلطة الفلسطينية، ونفذ ورشات عمل وحلقات إذاعية وعقد مقابلات إعلامية، من أجل نشر الوعي المجتمعي حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعايير الدولية ذات العلاقة. وقد عمل المركز على تنفيذ مبادرة مجتمعية لتعزيز صمود أهالي بلدة جحر الديك.

المؤشرات

- إعداد (2) تقرير تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (تداعيات نقص العاملين الصحيين على الحقوق الصحية لمرضى قطاع غزة)، و (الاهتمام المحدود – الحق في الحصول على أعلى مستوى من الصحة النفسية يمكن بلوغه)، ولم ينشر كلاهما بسبب العدوان على قطاع غزة.
- إجراء (7) اجتماعات طاولة مستديرة مع مسؤولين في الضفة الغربية وقطاع غزة حول الحق في الصحة والقيود الإسرائيلية وواجبات السلطة الفلسطينية.
- إصدار (2) بيان حول انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين، والمناسبات ذات العلاقة.
- أجرى المركز (2) مقابلة إعلامية حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل السلطة الفلسطينية.
- تنفيذ (10) جلسات توعية للطلاب في الجامعات الفلسطينية حلول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تنفيذ (10) جلسات مسائلة للمسؤولين وصناع القرار حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شارك فيها الأعضاء الأطفال من مجلس أطفال فلسطين.
- شارك المركز بـ (5) مداخلات في مؤتمرات وورش عمل تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- عقد (4) لقاءات مع المجتمع المحلي لاستعراض خارطة المخاطر في منطقة جحر الديك جنوب مدينة غزة.
- عقد المركز (4) لقاءات مع الأهالي والمسؤولين في منطقة حجر الديك من اجل تنظيم العمل

الأهلي هناك لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

- بتاريخ 2023/9/26، نفذت الوحدة يوم انتخابي لاختيار أعضاء مجموعة حماية المجتمع من حي الهدى (الأبراج) في جحر الديك. واختير ستة أعضاء من بين عشرة مرشحين بحضور السيد جبر أبو حجير، رئيس بلدية وادي غزة، ومشاركة 50 فردًا من كلا الجنسين. تم فرز الأصوات الانتخابية أمام الحضور، وتم إعلان النتائج خلال نفس التجمع.
- من تاريخ 4 سبتمبر حتى 7 سبتمبر، شارك أعضاء فريق حماية المجتمع في جحر الديك في تدريب لمدة أربعة أيام حول نهج التعلم التعاوني للأزمات «PALC» الذي نظمه الوحدة، في فندق Roots على شاطئ مدينة غزة. وقد كان من ضمن مخرجات التدريب ملف متكامل بخارطة المخاطر في منطقة جحر الديك وترتيب أولويات تدخلات المجموعة، وهو ما يساعد في اختيار عنوان مبادرة مجتمعية لتنفيذها لاحقاً.
- من تاريخ 27 سبتمبر حتى 30 سبتمبر، شارك أعضاء مجموعة الحماية المجتمعية في تدريب مهارات إدارة المنح الصغيرة، لمدة ثلاث أيام تدريبية. وقد نتج عن هذا التدريب مقترح أولي لمبادرة مجتمعية تنفذها مجموعة الحماية.

جلسة مساءلة عقدها مجلس أطفال فلسطين-غزة لوزارة التربية والتعليم.

أيمن لبد، الباحث في وحدة الحقوق الاقتصادية بالمركز خلال مؤتمر عقده المركز بالتعاون مع جمعية الإغاثة الطبية حول الحق في الصحة.

فعالية انتخابات عقدها المركز لاختيار مجموعة حماية مجتمعية في بلدة جحر الديك، وسط قطاع غزة، ضمن مشروع الاستجابة للأزمات بقيادة المجتمع.

جلسة تدريبية لمجموعة الحماية المجتمعية في بلدة جحر الديك ضمن مشروع الاستجابة للأزمات بقيادة المجتمع.

الدكتور رياض الزعنون رئيس مجلس إدارة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال إفتتاح مؤتمر الحق في الصحة – بين الواقع والمأمول، الذي نظمته جميعة الإغاثة الطبية بالشراكة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

الاستراتيجية 4

يقوم المركز بتعزيز قدراته المهنية لزيادة موارده إلى أقصى حد وتحسين عمله بشكل مستمر بما يخدم مصلحة المجتمع بشكل عام

الهدف 4.1

بحلول عام 2024 سيعزز المركز من بناء قدراته المؤسسية في المجالات الرئيسية من أجل الاستمرار بكونه منظمة خاضعة للمساءلة وشفافة ومستدامة ومتجاوبة

النتيجة 4.1.1

طور المركز قدراته في مجالات تطوير الأعمال، وجمع الأموال، والموارد البشرية، والقيادة، والمناصرة

استطاع المركز النهوض بواقعه من خلال تعزيز قدرات طاقمه وزيادة موارده وترشيد مصروفاته. كما عمل المركز على تبني سياسات جديدة والالتزام بسياساته الخاصة بالموارد البشرية وتعزيز وجوده على الفضاء الرقمي.

المخرج 4.1.1.1

زادت قدرة ومهارات طاقم المركز

عمل المركز خلال عام 2023 على تطوير قدرات ومهارات طاقم المركز من خلال تنفيذ دورات تدريبية متعددة حول موضوعات مختلفة، شملت: آليات وإجراءات منع الاستغلال الجنسي، الانتهاك الجنسي، والتحرّش الجنسي (PSEA)، التخطيط المالي، الأمان والسلامة الرقميين،

التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وإعداد السياسات، الصحة النفسية وحقوق الإنسان والاضطرابات النفسية الأكثر شيوعا لدى البالغين، واكتشاف الحالة، التخطيط من منظور النوع الاجتماعي، الرقابة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي، الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، المناصرة من منظور النوع الاجتماعي، بالإضافة الى جلسات الرفاهية والرعاية الذاتية.

المؤشرات

- تم تنفيذ (11) نشاط وتدريب في إطار رفع كفاءة وتحسين قدرات طاقم المركز بواقع (90) ساعة تدريبية

المخرج 4.1.1.3

نظام الرصد والتقييم الفعال والتقارير الدورية والدروس المستفادة

لقد قام المركز خلال عام 2023 بتحسين استراتيجيات تنفيذ المشاريع من خلال تبني مبادئ وأساليب إدارة المشاريع الرشيقة وتبني النهج التشاركي. علاوة على ذلك قام المركز بعقد عدد من الجلسات مع طواقم المشاريع لمراجعة نتائج المتابعة والتقييم واخذ العبر والدروس المستفادة.

المؤشرات

- تم عقد لقاءات دروس مستفادة عدد (5) مع طواقم المركز القائمة على المشاريع للاستفادة من نتائج التقييم والمتابعة وتحسين الأداء.
- تم إجراء تعديلات وتدخلات مباشرة وفعالة على مشاريع قائمة عدد (10) للاستجابة العاجلة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- تم عقد لقاءات عدد (3) ضمن مبدأ النهج التشاركي لتضمين أصحاب المصلحة مثل الأطفال والنساء والمؤسسات الشريكة وغيرهم في عمليات المتابعة والتقييم.

المخرج 4.1.1.4

تعكس كتيبات الإدارة والسياسات النهج الحديث التي تتمشى مع المتطلبات الدولية

عمل المركز خلال عام 2023 على دعم ورفع جودة وكفاءة معايير الحوكمة في المركز وتطوير السياسات الإدارية من خلال استخدام الأدوات والإجراءات والأساليب الإدارية الحديثة وذلك من خلال إنشاء لجان متخصصة ضمن مجلس إدارة المركز وتطوير سياسات الموارد البشرية والسياسات المالية وتطوير أدلة إدارية جديدة وإعلام الموظفين بكافة هذه التغيرات.

المؤشرات

- تم إنشاء لجنة متخصصة جديدة ضمن مجلس إدارة المركز عدد (1) وهي لجنة النوع الاجتماعي والتي تتضمن وصفا مهاما وصلاحيات محددة ومكتوبة والتي تختص في الإشراف على البرامج التي ينفذها المركز ومراقبتها من حيث حساسية النوع الاجتماعي.
- تم إنشاء لجنة إدارية متخصصة تتبع مدير المركز عدد (1) وهي لجنة النشاطات والفعاليات والتي تتضمن أعضاء ومواقع وظيفية محددة وذات وصف ومهام وصلاحيات محددة تختص في الإشراف على تنظيم الفعاليات والمناسبات الكبيرة التي تخص المركز من الألف الى الياء بما يتضمن التخطيط والإشراف والمتابعة والتقييم واستخلاص الدروس المستفادة.
- تمت مراجعة وتحديث دليل سياسات الموارد البشرية عدد (1).
- تم تحديث الوصف الوظيفي لعدد من المواقع الوظيفية عدد (6).
- تم إنشاء سلم رواتب جديد (1)
- تم إنشاء نظام جديد لتقييم الأداء السنوي يركز على النتائج والإنجاز عدد (1)

4.1.1.5 المخرج

تمت الاستجابة الطارئة لضمان عمل المركز في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

عمل المركز منذ بدء العدوان على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023 على مواجهة التحديات التي صعبت وحدت من قدرات طواقم المركز على القيام بأداء عملهم ومهامهم المطلوبة كل حسب اختصاصه. تمثلت تلك التحديات في الخطر الدائم للتعرض للاستهداف والقتل حيث استشهد كل من الزميلتين المحاميتين في وحدة المرأة مع عائلاتهم إثر استهداف مباشر للبيوت التي تواجدن فيهن وهم الزميلة نور أبو النور والزميلة دانا ياغي، بالإضافة الى انقطاع الكهرباء والانترنت والاتصالات عن قطاع غزة لفترات طويلة، والتدمير الكبير الذي لحق بمقرات المركز الثلاثة في مدينة غزة ومخيم جباليا وخانيونس والذي أدى الى تلف المتلكات والأجهزة فيها، وتعرض عدد من منازل العاملين في المركز للتدمير بشكل كلي وتدمير عدد كبير آخر بشكل جزئي إضافة الى نزوح الغالبية العظمى منهم.

المؤشرات

- قام المركز بتعيين متطوعين بأجر عدد (30) للمساهمة في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية منذ بدء العدوان.
- قام المركز باستدعاء المحاميات اللاتي عملن سابقا في المركز ضمن مشروع سواسية عدد (10) للعمل كمتطوعين مع المركز لتقديم الدعم القانوني للنساء في الملاجئ ومراكز الايواء وتوثيق الانتهاكات بحقهن.
- قام المركز باستدعاء محامين مشروع بيرثا عدد (4) كمتطوعين مع المركز.
- قام المركز بتكليف عدد من الموظفين الإداريين عدد (5) بمساعدة طواقم البحث الميداني في الوصول الى الحالات وتوثيق الانتهاكات.
- تم تفعيل آليات الإبلاغ عن الانتهاكات من خلال موقع المركز أو حساب المركز على الواتساب.

- قام المركز باستئجار مقر مؤقت في مدينة رفح وتوفير خط كهرباء بديلة (طاقة شمسية) وخط أنترنت جيد السرعة لتسهيل عمل طواقم المركز.

المحامية في وحدة المرأة، أ. دانا ياغي، التي قتلت في مجزرة عائلة ياغي بدير البلح خلال العدوان الحالي.

المحامية في وحدة المرأة نور أبو النور خلال عملها مع النساء النازحات، والتي قتلت في مجزرة ارتكبت في حق عائلتها في محافظة رفح.

لقاء تدريبي للباحثين الميدانيين والمحامين المتطوعين في المركز خلال الحرب حول آليات الرصد والتوثيق وسياسات المركز في ظل حالة الطوارئ.

الباحث الميداني المتطوع، محمد علوش، خلال حصوله على إفادة من السيدة الطناني التي تعرضت لاعتداء من كلاب بوليسية خلال العدوان على مخيم جباليا.

المحامية المتطوعة بوحدة المرأة، إسلام أحمد، مع إحدى الضحايا.

المحامية المتطوعة بوحدة المرأة، أمل فروانة مع إحدى ضحايا العدوان على غزة.

الباحثة الميدانية المتطوعة، زينب الخالدي، خلال حصولها على إفادة من ضحايا العدوان على شمال غزة.

المخرج 4.1.1.6

تطور المحتوى الرقمي للمركز وزادت فعاليته

نظراً إلى أهمية وسائل الإعلام الاجتماعي واعتبارها مصدراً مهماً من مصادر المعلومات، عزز المركز من استخدام هذه الوسائل للوصول إلى الجمهور الفلسطيني بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان والمساهمة في فضح الانتهاكات ضدها وتأثير تلك الانتهاكات على حياة المدنيين الفلسطينيين. ويعمل المركز على نشر إصداراته على تلك الصفحات بطريقة تفاعلية تسهل على الجمهور الوصول للمعلومة من خلال النشر الدوري والمستمر بطرق عدى منها تصاميم وفيديوهات وبرومو وحملات. ومنذ إنشاء المركز يعمل المركز على نشر إصداراته على نحو مستمر على قائمة البريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية. كما عمل المركز خلال هذا العام على إعداد ونشر العديد من مقاطع الفيديو التوثيقية لنشاطاته، بالإضافة لإصدار مقاطع الفيديو حول انتهاكات حقوق الإنسان وتأثيرها على حياة المدنيين الفلسطينيين. وتلاقي منشورات المركز المختلفة اهتماماً كبيراً من قبل المتابعين.

المؤشرات

- خلال عام 2023 قام المركز بتحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز بأحدث نسخة من البرمجيات وبأعلى مواصفات الأمن والحماية.
- قام المركز بتطوير وتحديث قاعدة البيانات الخاصة بالمركز ليشمل جميع الوحدات والأقسام باستخدام أحدث الأنظمة والبرمجيات وأحدث أنظمة الحماية والأمن وأرشفة البيانات.
- قام المركز بتحديث نظام جدار ناري جديد (Appliance Router Firewall) بالمقر الرئيسي بغزة، للتحكم وإدارة خطوط الأنترنت وتأمين الشبكة باستخدام الميزات المتطورة مثل منع التطفل والاختراقات والفيروسات.
- تم أرسال جميع إصدارات المركز باللغتين الى القائمة البريدية التي تحتوي على حوالي 4000

عضو من جميع أنحاء العالم مقسمين الى مجموعتين حسب اللغة، إنجليزية أو عربية.

- تم عمل إعلانات ممولة لعدد من الفيديوهات وصلت إلى مئات الآلاف من الأشخاص.
- الاشتراك في بعض منصات الاتصال والتواصل عن بعد.
- مشاركة عدد من مقاطع الفيديو صممها المركز ونشرها على مختلف المنصات التواصل الاجتماعي وقناة اليوتيوب الخاصة به ووضعها على الموقع الرسمي للمركز.
- تم نشر جميع إصدارات المركز من بيانات وأخبار وتحديثات وتقارير وأوراق حقائق على موقع المركز وصفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والإنجليزية.

بيانات صحفية

شهادات من الإبادة الجماعية على غزة

قوات الاحتلال تواصل قصف مراكز الإيواء وجرائم القتل الجماعي تكريسًا لجريمة الإبا...

سبتمبر 23, 2024

تحديثات الإبادة الجماعية في غزة

المركز يوجه نداءً عاجلاً لتوفير وحدات دم لإنقاذ حياة مرضى الثلاسيميا في مناطق شما...

سبتمبر 21, 2024

الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة الغربية

المركز يدين هدم قوات الاحتلال منزلًا ومنشآتين بأوامر عسكرية في الخليل

سبتمبر 19, 2024

شهادات

بيانات صحفية

قوات الاحتلال تواصل قصف مراكز الإيواء وجرائم القتل الجماعي تكريسًا لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة

سبتمبر 23, 2024

اصدارات

الكل | الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة الغربية | تقارير سنوية | تقارير مواضيعية | أوراق حقائق | أوراق موقف | تقارير أسبو | المزيد

الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة الغربية

المركز يدين هدم قوات الاحتلال

الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة الغربية

المركز يدين مقتل متضامنة

الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة الغربية

المركز يدين التنكيل بجثمان طفل

الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة الغربية

انتهاكات قوات الاحتلال